المحور الثالث

الدولة الأردنية: النشأة والخصوصية

إعداد الدكتور أحمد العفيف والدكتور لؤي بواعنة

أولا: التسمية وجغرافية المكان الأردني.

يرى مؤرخون عديدون أن كلمة أردن هي كلمة آرامية تعني: الشدّة، الغلبة، المتعرج، شديد الانحدار، وقد أطلق الاسم منذ القرن العاشر قبل الميلاد على النهر المعروف الآن باسم نهر الأردن. وبعد الفتح الإسلامي لبلاد الشام في منتصف القرن السابع الميلادي أطلقت التسمية على المناطق المحاذية لنهر الأردن من الجهة الشرقية والغربية وأصبحت تعرف باسم جند الأردن الذي امتد من أطراف البادية الشامية شرقا، إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط غربا ومن جنوب دمشق وصيدا وصور شمالا، إلى نهر الزرقاء والبحر الميت ويافا جنوبا، وضم بذلك كلا من طبريا (مركز الجند)، والسامرة، وبيسان، وفحل، وجرش، وبيت راس، وجدارا، وابيلا، وسويسه، وصفورية، وعكا، والقدس، وجبل عاملة، أما جنوب الأردن وجنوب فلسطين فقد دخلت في إطار جند فلسطين الذي كان مركزه اللد.

أما مفهوم الأردن الجغرافي الحديث بعد قيام الدولة الأردنية عام 1921، فقد أصبح يعني المنطقة البالغ مساحتها 89.297 كم²، ويحدها من الشمال سوريا، ومن الغرب فلسطين ومن الشرق السعودية والعراق، ومن الجنوب السعودية وخليج العقبة، وهي بذلك تقع في الجزء الغربي من قارة آسيا وتمثل الجزء الجنوبي الشرقي من بلاد الشام (سوريا الطبيعية)، وتشكّل جزءا من وحدة جغرافية أكبر تسمى (الهلال الخصيب) بلاد الشام والعراق، الذي يشكل الجزء الأكبر والأهم من آسيا العربية.

ويحتل الأردن بذلك موقعا جغرافيا استراتيجيا متميزا، شكّل طوال المراحل التاريخية حلقة وصل حيوية بين مواطن الحضارات في الشرق والغرب، وبالتحديد بين مصر والشام والحجاز وفلسطين والعراق من جانب، وبين آسيا وإفريقيا من جانب آخر. الأمر الذي جعله دائما في معترك الأحداث ومنطلقا للكثير من المؤثرات الحضارية التي أدت إلى إحداث تغييرات جذرية في ظروف وأوضاع المناطق المجاورة، وأن يؤدّي دورا كبيرا في عملية التأثُّر والتأثير الحضاري، مما أدى بالنتيجة إلى إثراء الواقع التاريخي والحضاري للأردن على المستويات كافة.

ونتيجة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية في العصر الحديث زادت الأهمية الاستراتيجية للأردن، حيث أصبح يشغل خط التماس الأول في الصراع العربي الإسرائيلي؛ الأمر الذي جعله الأكثر أهمية في حسابات منطقة الشرق الأوسط وتوازنات القوى فيها ونقطة ارتكاز محورية تتلاقى وتتقاطع عندها مصالح وأهداف حيوية للقوى الإقليمية والدولية.

ونظرا لما يمتاز به موقع الأردن الجغرافي المتوسط من ميزات تَوَطُّنية إيجابية من تربة خصبة ومناخ معتدل، خاصة في المناطق الشمالية والغربية فقد شكّل منذ القدم مركز جذب للجماعات البشرية العديدة القادمة من المناطق المجاورة، التي استقرت في المناطق الأردنية المختلفة مخلّفة وراءها إرثا حضاريا أسهم في إثراء تجربة الأردن الحضارية على المستويات كافة. ومن هذه الجماعات العمونيون، والأدوميون، والمؤابيون، والأنباط، وقبائل الفتح الإسلامي، وشيشان وشركس وأرمن وأكراد وسوريون ولبنانيون وفلسطينيون وعراقيون في العصر الحديث.

ووفقا لطبيعة الأرض والمناخ يمكن تقسيم الأردن **إلى أربع مناطق رئيسة هي:**

1) **الأغوار**: وهي جزء من حفرة الانهدام الآسيوية الإفريقية، وتمتد من نهر اليرموك شمالا إلى خليج العقبة جنوبا، وتضم هذه المنطقة الأغوار الشمالية ونهر الأردن والبحر الميت والأغوار الجنوبية وخليج العقبة وتحتوي هذه المنطقة جنوب البحر الميت على أخفض بقعة في العالم.

2) **المنطقة الجبلية:** وتشرف على الأغوار من الجهة الشرقية وتمتد من نهر اليرموك شمالا إلى الغرب من العقبة جنوبا وتشمل جبال عجلون، والبلقاء، والكرك، والطفيلة، والشراة، ومن أعلى القمم في هذه الجبال قمة جبل رم التي يصل ارتفاعها إلى (1734) مترا فوق سطح البحر، وقمة جبل أم الدامي التي ينوف ارتفاعها على (1854) مترا فوق سطح البحر .

3) **منطقة الهضاب الداخلية:** وهي المنطقة الممتدة بين المرتفعات الجبلية غربا والبادية شرقا وتشمل سهول إربد، وعمان، وحسبان، ومأدبا، والكرك.

4) **منطقة البادية:** تشكل حوالي ثلاثة أرباع مساحة الأردن وتشمل المناطق الشرقية من الأردن الواقعة إلى الشرق من الخط الحديدي الحجازي، وتوجد في البادية الأردنية بعض الواحات مثل واحات الأزرق، وباير، والجفر.

ثانيا: التنوع الحضاري والتاريخي في الأردن.

كان نتيجة للموقع الجغرافي المتوسط للأردن أن فُتح المجال واسعا أمامه لصياغة التاريخ وحركة التفاعلات البشرية على المستويات كافة، والاحتكاك بالهويات الثقافية المتعددة، مما أدى بالنتيجة إلى إغناء شخصيته الحضارية. وهذا ما يتضح بتحليل حركة التاريخ على الأرض الأردنية التي أدت بالنتيجة إلى تشكيل الشخصية الوطنية الأردنية المعاصرة بأبعادها الايجابية العربية والإسلامية والإنسانية.

وتتجلى الصورة أكثر في بيان عمق الأردن الحضاري من حيث الإنسان والمكان ودوره في صياغة التاريخ من خلال دولة الأنباط العرب التي بدأ ظهورها منذ القرن السابع قبل الميلاد متخذة من مدينة البتراء عاصمة لها، وامتدت من شمال الحجاز إلى جنوب دمشق إلى أطراف الفرات شرقا. وقد قامت دولة الأنباط التي اتخذت من الأراضي الأردنية قاعدة أساسية لوجودها على أسس حضارية متمدنة من النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية حسب مقاييس المرحلة الزمنية التي وجدت بها، التي تمثلت بشكل أساسي بالزراعة، والسيطرة على طرق التجارة الدولية، وشكّلت في الوقت نفسه نموذجا حضاريا رائعا في الدفاع عن الهوية العربية وإثبات وجودها بنضالها المستمر في مواجهة محاولات الهيمنة اليهودية، واليونانية، والرومانية على مدى سبعة قرون متتالية.

شهدت الأردن خلال مرحلة الحكم اليوناني والروماني التي بدأت منذ النصف الثاني من القرن الرابع قبل الميلاد إلى منتصف القرن السابع الميلادي، حالة من الازدهار الثقافي والسياسي والاقتصادي والعمراني تمثل في حلف (الديكابولس) أو المدن العشرة؛ التي شكّلت حِلفا تجاريا وعسكريا فيدراليا في مواجهة الغزو الفارسي، وتجاريا في السيطرة على طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب، وكان من هذه المدن الأردنية (فحل، أم قيس، جرش (جراسيا)، عمان (فيلادلفيا)، بيت راس (كاباتيلوس)، إربد (أربيلا).

فمع بداية عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والعهد الراشدي شكلت الأردن المعبر الرئيس لجيوش الفتح الإسلامي المتجهة من الجزيرة العربية باتجاه بلاد الشام ومصر والعراق؛ وتجسّد ذلك في معركة مؤتة سنة 8هـ/ 628م في جنوب الأردن، التي استشهد فيها ثلاثة من كبار الصحابة وهم: زيد بن حارثة، وجعفر الطيار، وعبدالله بن رواحة، وكذلك معركة اليرموك التي وقعت شمال الأردن سنة 15هـ/ 636م، التي أنهت الوجود الروماني في المنطقة العربية واستشهد فيها أيضا عدد من كبار الصحابة منهم شرحبيل بن حسنة، ومعاذ بن جبل، ودُفنوا جميعا في الأردن لتبقى أضرحتهم شاهد عيان على بطولاتهم، وعلى انطلاقة الدعوة الإسلامية، ومما هو جدير بالملاحظة

أن قبائل الأردن العربية سرعان ما استجابت للدعوة الإسلامية وانضم أبناؤها لجيش الفتح الإسلامي كجند وقادة لاعبين دورا فاعلا في استكمال فتوحات الشام والعراق ومصر.

وقد جاء العهد الأموي الذي امتد من عام 41هـ – 132هـ (661م – 750م)؛ على إثر التحكيم الذي وقع بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، الذي كان في منطقة أذرح جنوب الأردن. وشكل الجند من أبناء الأردن خلال هذه المرحلة القوة الضاربة والمساندة للخلافة الأموية عسكريا في فتوحاتها جميعها، ومواجهة الفتن الداخلية نظرا لكفاءتهم القتالية العالية، التي وصفها الشاعر الأموي كُثيّر عزة المتوفي سنة 105هـ بقوله:

إذا قيل خيل الله يوما ألا اركبي وددتُ بكف الأردنيّ انسيابها

ونظرا لأهمية الأردن الاستراتيجية للدولة الأموية؛ كونها أصبحت حلقة الوصل التي تربط مقر الخلافة في دمشق بأقاليم الدولة في الجزيرة العربية ومصر والعراق، فقد أبدى الخلفاء الأمويون اهتماما كبيرا بها، كما يتضح ذلك من القصور الأموية المنتشرة في الأردن مثل قصر الحرانة، وقصر الحلابات، وقصر المشتى، وقصر عمرة، وحصن الموقر، التي جاء تشييدها مراكز عسكرية وإدارية لضبط الاتصال بين أقاليم الدولة.

وقد استمر هذا الدور الحضاري المتميز للأردن خلال العهد العباسي الذي جاءت انطلاقته الأولى من الحميمة جنوب الأردن. وخلال العهد العباسي شهد الأردن كما تشير الشواهد التاريخية حالة من الازدهار على المستوى الثقافي والاقتصادي خاصة في المدن الواقعة على طرق المواصلات، مثل: عجلون، وعمان، والكرك، والفدين (المفرق).

ولعل الدور الأكثر تميزا فيما قدمه الأردن خلال العصر العباسي الثاني، هو تشكيل الأراضي الأردنية للقاعدة التي انطلق منها صلاح الدين الأيوبي، في حربه على الصليبيين والانتصار عليهم في معركة حطين سنة 583هـ/ 1187م شمال الأردن وفلسطين، وشكلت قلعة عجلون شاهدا على عظمة هذه الأرض ودورها في التاريخ الإسلامي السياسي والعسكري في تلك المرحلة من تاريخ الأمة. وكذلك القاعدة التي انطلق منها المماليك في الانتصار على المغول في معركة عين جالوت سنة 658هـ/ 1260م. ويذكر المؤرخ ابن إياس أن الفضل الأول في انتصارات صلاح الدين الأيوبي على الصليبيين في معركة حطين وتحرير القدس منهم ترجع إلى أبناء قبائل الأردن.

لقد أورثت حركة التاريخ التي ذكرت سالفا الأردن الحديث تجربة حافلة بالإنجازات الحضارية التي تحققت على أرضه؛ نتيجة لجهود ونضال أبنائه المستمر، وكان لذلك أكبر الأثر في صياغة هويته الوطنية بملامحها العربية والإسلامية الأصيلة، التي أخذت تعبر عن نفسها بكل وضوح بعد

تأسيس الدولة عام 1921، حيث انطلق الأردن من جديد بقيادته الهاشمية ذات الشرعية الدينية والتاريخية لإثبات وجوده والدفاع عن عزة وكرامة الأمة من منطلق التزامه برسالته الدينية والتاريخية.

ثالثا: الثورة العربية الكبرى.

يرتبط الأردن بالثورة العربية الكبرى، إذ إن قيادة الأردن السياسية ممثلة بالأسرة الهاشمية هي استمرار لقيادة الثورة والوارثة لرايتها والمؤمنة بمعانيها مرتكزا أساسيا لبناء الدولة الأردنية.

لقد جاء إعلان الثورة العربية الكبرى في 10/ حزيران/ 1916 بزعامة الشريف حسين بن علي وأنجاله الميامين: علي، وعبدالله، وفيصل، وزيد، تتويجا لحركة طويلة من الوعي واليقظة العربية، التي أخذت تبرز ملامحها في المشرق العربي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتشكّلت ردة فعل لسياسة الاستبداد والفساد التي اتسمت بها الإدارة العثمانية خلال هذه المرحلة؛ مما أدى إلى تهميش العرب وإنهاك طاقاتهم البشرية والاقتصادية، التي كان من ملامحها (محاربة اللغة العربية، والتجنيد، والنفي، والإعدامات، ومحاربة التعليم، وكثرة الضرائب).

ونتيجة لتنامي هذه السياسة الاستبدادية خاصة بعد أن نجح الاتحاديون في الاستيلاء على السلطة عام 1908، وتوريطهم للدولة العثمانية في الدخول إلى جانب (ألمانيا) – الطرف الأضعف– في الحرب العالمية الأولى، رأى زعماء الحركة العربية ضرورة اتخاذ اجراءات سريعة لمواجهة الأوضاع القائمة، للحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي العربية التي كانت تشكل مطمعا للقوى الاستعمارية، لذلك قرروا الاستقلال من تبعية الحكومة التركية الاتحادية وإعلان قيام دولة عربية مستقلة في آسيا تتبع زعامة الأمة الشرعية ممثلة بالقيادة الهاشمية.

ويرجع السبب في اختيار الشريف حسين بن علي زعيما للثورة – وفقا لما أجمع عليه العرب في ميثاق دمشق عام 1915 – ؛ إلى الشرعية الدينية، والتاريخية، والسياسية للقيادة الهاشمية في الحكم تبعا لنسبها للدوحة النبوية المشرفة التي تحظى بالاحترام والتقدير عند العرب والمسلمين كافة، ومنصبه كشريف لمكة الذي منحه الحق الشرعي في إعطاء الشرعية لانطلاقة الثورة؛ بصفته صاحب الولاية الدينية داخل الدولة وفق التقاليد العثمانية، وخبرته السياسية الواسعة، وميزاته القيادية العالية، التي اكتسبها من تقلده المناصب العديدة؛ السياسية منها، والدينية، والعسكرية في الدولة العثمانية، وإيمانه بحقوق العرب والسعي بكل جُرأة لصيانتها.

والواقع إن الشريف حسين بن علي، منذ أن تسلم منصب شرافة مكة للمرة الثانية عام 1908، كان يتبنى موقفا واضحا ومتوازنا من الدولة العثمانية نابعا من فهمه العميق لنصوص الشريعة الإسلامية؛ بحكم تربيته الدينية الأصيلة على يد كبار علماء بيت الله الحرام، واستيعاب التحديات

المحيطة بالدولة العثمانية بحكم خبرته السياسية الواسعة؛ حيث كان يرى أن الدولة العثمانية هي دولة الإسلام الكبرى التي ينبغي الحفاظ على وحدتها وقوتها كخيار أمثل في مواجهة التحديات الاستعمارية، والسلطان العثماني هو ولي أمر المسلمين الواجب على الجميع إعلان الولاء والطاعة له، وكان يرى في الوقت نفسه أن الدولة العثمانية هي دولة العرب كما هي دولة الأتراك، وعليه واجب مقدس بصفته شريفا لمكة لا يقل عن واجب السلطان نفسه؛ وهو الحفاظ على وحدتها، وفي الوقت الذي كان يعلن فيه الشريف الولاء للدولة والسلطان، كان يعلن أيضا العداء لسياسة حزب الاتحاد والترقي الحاكم، هذا الحزب المشبوه الذي دأب في المناسبات كلها على الإساءة للدولة والإسلام والمسلمين، حتى إنهم أساؤوا إلى السلطان عبد الحميد نفسه حيث نجحوا بخلعه من السلطة ونفيه عام 1909.

وبقي الشريف حسين على هذا الموقف المتوازن المؤيد للدولة والسلطان والمعادي للاتحاديين حتى عام 1916، حيث تأكد له أن الدولة العثمانية كدولة إسلامية لم تعد خاضعة لسلطة إسلامية بعد أن استبد الاتحاديون الذين كان معظمهم من اليهود بالسلطة والحكم.

- **أهداف الثورة العربية الكبرى:**

يمكن تحديد أهداف الثورة العربية الكبرى بإقامة دولة خلافة عربية إسلامية مستقلة في المشرق العربي (آسيا العربية) وإلغاء الامتيازات الأجنبية جميعها في الولايات العربية. لذلك يمكن القول بكل تأكيد أن الثورة العربية الكبرى لم تسعَ إلى إسقاط الدولة العثمانية الإسلامية بل هي ثورة ونهضة عربية سعت بالدرجة الأولى إلى إعادة بعث دولة الخلافة الإسلامية بشرعيتها الدينية والتاريخية كما كانت زمن الدولة الراشدية والأموية والعباسية. بعد أن فشلت جميع الجهود بإصلاح أوضاع الدولة العثمانية. وقد أكد ذلك الشريف حسين بقوله "نحن نقاتل من أجل مهمتين شريفتين هما: حفظ الدين وحرية الأمة".

وهذا ما تأكد – أيضا– من خلال منشور الثورة الأول الذي أعلنه الشريف حسين يوم 26/حزيران/1916م، لتوضيح أسباب الثورة ومرتكزاتها حيث قال "إن الهدف من الثورة هو نصرة دين الإسلام والسعي لإعلاء شأن المسلمين ... على أساس أحكام الشرع الشريف الذي لا يكون لنا مرجع سواه ... في سائر الأحكام". وكذلك في الرسالة الأولى التي بعثها الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون بتاريخ 14/تموز/1915 يبين فيها شروط العرب للدخول إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى .

ومما يؤكد ذلك – أيضا– ما حدث بعد أن قام الاتحاديون بخلع السلطان العثماني محمد وحيد الدين عام 1923، وإعلان المجلس الوطني التركي قرارا بإلغاء الخلافة وتحويل الدولة العثمانية من دولة إسلامية إلى دولة تركية علمانية، عندها قامت وفود مثلت معظم بلاد العرب في 4/ آذار/ 1924 بمبايعة الشريف حسين على منصب الخلافة لتعود بذلك إلى إطارها الشرعي، وبهذه المناسبة أصدر الشريف حسين بن علي الذي أصبح يحمل لقب خليفة المسلمين وأمير المؤمنين بيانا جاء فيه:

"إن إقدام حكومة أنقرة على إلغاء منصب الخلافة الإسلامية هو الذي جعل أهل الرأي ... من علماء الدين ... في الحرمين الشريفين والمسجد الأقصى وما جاورهما من البلدان والأمصار يفاجئوننا ويلزموننا ببيعتهم حرصا على إقامة شعائر الدين وصيانة الشرع المبين".

- **نتائج الثورة العربية الكبرى:**

على الرغم من وجود إرادة حقيقية عند الزعامات العربية وعلى رأسها القيادة الهاشمية لتحقيق طموح الثورة المتمثل بدولة الخلافة العربية، إلا أن الفكرة لم تتحقق كاملة، ويرجع السبب في ذلك إلى المؤامرة الاستعمارية التي فاقت حجم الإمكانات العربية في ذلك الوقت، حيث أدركت القوى الأوروبية الكبرى منذ وقت مبكر لانطلاقة الثورة أن نجاح العرب في تحقيق مشروعهم النهضوي، سيؤدي حتما إلى تجمع عناصر قوة الأمة، ممثلة بالعروبة وعقيدة الإسلام وزعامة بني هاشم (آل البيت)، أصحاب الشرعية في الحكم، وقد أثبت التاريخ أن اجتماع هذه العناصر الثلاثة سيؤدي بالنتيجة إلى حتمية نهضة الأمة، وأدركت القوى الاستعمارية أن نجاح الثورة سيؤدي إلى خلق مركز قوة عربي إسلامي في المشرق العربي، يقضي تماما على المصالح الاستعمارية في المنطقة.

لذلك تآمروا بالخفاء على هذا المشروع العربي النهضوي من خلال تقسيم المشرق العربي إلى مناطق نفوذ بين بريطانيا وفرنسا وفقا لما تقرر في اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، التي تفاوض بشأنها مندوب بريطانيا السير سايكس ومندوب فرنسا جورج بيكو، التي منحت سوريا ولبنان للانتداب الفرنسي، والأردن وفلسطين والعراق للانتداب البريطاني، فضلا عن إصدار وعد بلفور عام 1917 الذي جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود تمهيدا لقيام كيان صهيوني يُشكل حجر عثرة في طريق أي مشروع وحدوي عربي يبرز في المستقبل.

وبسبب تمسك الشريف حسين بمواقفه المبدئية في الدفاع عن كرامة الأمة ورفض مشاريع التقسيم ووعد بلفور، نُفي إلى جزيرة قبرص عام 1925، وإسقاط ملكه نهائيا في الحجاز، وأُسقط حكم ابنه فيصل في سوريا في إثر معركة ميسلون عام 1920، وعلى الرغم من أن الثورة لم تحقق

هدفها المنشود إلا أنها نجحت في تحقيق عدد من الأهداف الأخرى، تمثل أهمها في: تشكيل عدد من الممالك الهاشمية تابعت حمل رسالة الثورة العربية ممثلة بالمملكة الحجازية 1916 – 1925، والمملكة العراقية 1921 – 1958، والمملكة الأردنية 1921 والباقية بإذن الله إلى يوم الدين، فضلا عن إبراز الهوية العربية على المستوى العالمي، وتنمية الوعي القومي العربي.

رابعا: تأسيس الإمارة الأردنية 1921 – 1946.

بعد سقوط الحكم العربي الفيصلي في بلاد الشام واحتلال فرنسا لسوريا ولبنان في إثر معركة ميسلون في20/تموز/1920 أصبحت منطقة الأردن تعيش حالة من الفراغ السياسي حتى 21/أب/1920، حيث افتقدت أية سلطة حكومية أو قوات عسكرية مما أدى إلى تفاقم الاضطرابات وانعدام الأمن على المستويات كافة، وأمام ذلك قررت بريطانيا، بصفتها الدولة المنتدبة على الأردن بعد اجتماعها مع عدد من الزعامات الأردنية في السلط يوم 21/اب/1920، وأم قيس يوم 21/ايلول/1920، تشكيل عدد من مجالس الإدارة المحليّة في الأردن من زعماء ووجهاء المنطقة وتحت إشراف ضباط بريطانيين خبراء بشؤون المنطقة، وقد عُرفت هذه المجالس بتاريخ الأردن الحديث باسم "الحكومات المحلية"، التي استمرت من21/آب/1920 إلى 21/آذار/1921. وهي (حكومة السلط، وحكومة الكرك، وحكومة اربد، وحكومة دير يوسف، وحكومة عجلون، وحكومة جرش)، إلا أن هذه الحكومات كانت ضعيفة وغير قادرة على تحقيق أمن المناطق التي قامت بها، حيث استمرت حالة الفوضى والاضطراب قائمة حتى وصل الأمير عبد الله بن الحسين في نهاية شهر آذار /1921 إلى عمان، ليظهر كزعامة قوية قادرة على مواجهة تناقضات المجتمع الأردني كافة القائمة في ذلك الوقت، والارتقاء به؛ ليكون القاعدة السليمة لاحتضان مشروع الثورة العربية الكبرى والسير به قدما نحو الأمام.

وبعد وصول الأمير إلى عمان على رأس قواته العسكرية في 21/آذار/1921 – على الرغم من التهديدات البريطانية كلها التي واجهته منذ وصوله إلى معان في 21/ تشرين ثاني/1920– تكشفت له جملة من الأمور لم تكن واضحة من قبل، دفعته إلى التراجع عن النهج العسكري في تحرير سوريا، واللجوء إلى أسلوب العمل الدبلوماسي، تمثل أهمها: بالتفوق العسكري للقوات الفرنسية بالمقارنة مع قواته من حيث العدد والعُدَّة المدعومة بالوقت نفسه من حليفتها بريطانيا، فضلا عن حالة الفوضى وعدم الاستقرار المستشرية في أقاليم بلاد الشام جميعها. الأمر الذي جعله يدرك عدم إمكانية تحقيق أهدافه من خلال العمل العسكري؛ لذلك قبل بالعرض الذي قدمته له الحكومة البريطانية بتأسيس دولة في الأردن برئاسته ومشورة المندوب السامي البريطاني، وقدمت

بريطانيا هذا العرض إلى الأمير مرغمة بعد أن أدركت شدة عزمه على حرب الفرنسيين وإدراكها أيضا حجم الشعبية الواسعة التي حظي بها قدومه إلى الأردن.

لقد كان قبول الأمير عبد الله بعرض الحكومة البريطانية المتمثل بتأسيسه إمارة عربية في شرق الأردن ليس أكثر من خطوة أولى فرضتها الظروف القائمة، أراد من خلالها جعل الأردن نقطة انطلاق بعد أن تتهيأ له الإمكانات التي تمكنه من تحقيق هدفه المنشود.

وقد اتّسمت سياسة الأمير بتحقيق استقلال الأردن بالحكمة والواقعية المستندة إلى منهج سياسي عقلاني يرتكز على أساس مبدأ خذ وطالب؛ بالتحرك العقلاني التدريجي محسوب الخطوات الذي يرتكز على مبدأ التغيير الإيجابي؛ من خلال التحديث والتطوير وليس الفوضى والتثوير، واستطاع بهذا المنهج أن يحقق استقلال الأردن عبر محطات عدة شكلت بمجملها مسيرة نضالية استمرت ربع قرن، وتمثلت أولى إنجازاته التي تحققت في هذا الإطار باستثناء الأراضي الأردنية من مشروع الدولة اليهودية المقر بموجب وعد بلفور الذي شمل بموجب صك الانتداب البريطاني فضلا عن الأراضي الفلسطينية الأراضي الأردنية جميعها الواقعة إلى الغرب من الخط الحديدي الحجازي، حيث قامت بريطانيا نتيجة لجهود الأمير في 16/ أيلول/ 1922 بإخراج الأراضي الأردنية من مفهوم وعد بلفور وتعديل الحدود بين الأردن وفلسطين لتصبح على امتداد نهر الأردن ومنتصف البحر الميت ووادي عربة إلى الغرب من خليج العقبة، ولولا هذه الخطوة لامتد النشاط الصهيوني في الأردن مثلما امتد في الأراضي الفلسطينية، وجاءت المحطة الثانية في طريق تحقيق استقلال الأردن يوم 25/ أيار/1923، التي تَحقق من خلالها الاستقلال الإداري للأردن عندما أعلن المقيم البريطاني في عمان فصل الإدارة البريطانية للأردن عن إدارة فلسطين أي إنهاء السيطرة العسكرية المباشرة وإخضاعها لإدارة الانتداب.

وفي سبيل تحقيق سيادة واستقلال الدولة الأردنية الكاملين، سعى الأمير عبد الله بعد ذلك إلى توقيع معاهدة مع بريطانيا تم بموجبها الاعتراف بكيان الدولة الأردنية على الخريطة السياسية الدولية بما يعطيها الحق في الدخول في عضوية الأمم المتحدة وبالنتيجة يمنع المطالبات الصهيونية المستمرة بدمج الأردن في إطار وعد بلفور، وقد وقعت هذه المعاهدة عام 1928، وعلى الرغم من أنها اشتملت على عدد من القيود الانتدابية للأردن إلا أنها من جانب آخر اشتملت على عدد من الإيجابيات تمثل أهمها بالاعتراف بكيان الدولة الأردنية كدول لها هوية وشخصية، وإصدار قانون أساسي (الدستور)، وتنازُل بريطانيا عن الشؤون التشريعية والإدارة الداخلية للأمير، وتقديم معونة مالية للأردن، وكذلك تعيين الحدود بين الأردن وفلسطين.

ومن الجدير قوله أن معاهدة عام 1928 لعبت دورا مهما في بروز حركة معارضة سياسية وطنية منظمة في الأردن عكست مستوى من الوعي الفكري في ذلك الوقت، فقد كان نتيجة لعدم توافق نصوص المعاهدة مع آمال وطموحات الشعب الأردني بالحرية والاستقلال؛ أن قامت في المناطق الأردنية جميعها حركة معارضة وطنية تمثلت بالإضرابات والمظاهرات ورفع برقيات التنديد، وقد تطور هذا الوضع عندما قام حزب الشعب الأردني بالدعوة إلى عقد مؤتمر وطني في عمان في شهر تموز عام 1928، وكانت النقطة الأساسية التي ركز عليها المجتمعون هي معارضة الانتداب البريطاني على الأردن، ورفض المعاهدة ووعد بلفور، وتخليص الأردن من السيطرة البريطانية، وقد صدر عن هذا المؤتمر ميثاق وطني عكس مدى تطور الوعي السياسي عند أبناء الأردن وشكّل نقلة نوعية في توحيد الصفوف وانتقال الحركة الوطنية إلى مرحلة شبه منظمة واتساع آفاقها السياسية.

وقد شكّل الميثاق الوطني الأول أحد الركائز المهمة التي عززت جهود الأمير عبد الله مع بريطانيا لتحقيق مزيد من الاستقلال للأردن، الذي تحقق بصورته الكاملة يوم 25/ أيار/1946، حيث أُعلنت البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالا تاما وذات حكومة ملكية وراثية وبويع الملك عبد الله الأول ملكا دستوريا عليها.

خامسا: أعمال وسياسات الملك عبدالله الأول.

1. مشروع الملك عبدالله المؤسس لحل القضية الفلسطينية.

شكلت القضية الفلسطينية الركيزة المحورية التي شغلت اهتمام قيادة الأردن الهاشمية انطلاقا من التزاماتها الدينية والتاريخية تجاه قضايا الأمة وخصوصية العلاقة الأردنية الفلسطينية الدينية، والتاريخية، والجغرافية، ووحدة المصير المشترك، فمنذ البداية أدرك الملك المؤسس أبعاد الخطر الصهيوني على فلسطين وبقية المناطق العربية وعدم إمكانية مقاومته إلا من خلال توحيد أقطار سوريا الكبرى (الأردن، وسوريا، ولبنان، وفلسطين) في إطار دولة واحدة، باذلا جهودا حقيقية على المستويات كافة في سبيل تحقيق هذا الهدف، وكان من ضمن هذه الجهود المشروع الذي طرحه على اللجنة الملكية البريطانية عام 1938 لحل القضية الفلسطينية بعد حالة التأزم التي عمّت الأراضي الفلسطينية بعد ثورة عام 1936 وما تبعها من حالة اضراب عام استمر لعام 1938 نتيجة للسياسة البريطانية المنحازة إلى الجانب اليهودي.

وقد اشتمل المشروع على: تشكيل دولة عربية موحدة من فلسطين وشرق الأردن يعطى فيها اليهود إدارة مختارة في المناطق التي يشكلون فيها الأكثرية، وتشكيل لجنة عربية بريطانية يهودية لتعيين حدود هذه المناطق، وتحديد الهجرة اليهودية إليها بنسب معقولة، مع منع اليهود شراء

الأراضي العربية أو إدخال أي مهاجر إليها على أن يتم تطبيق هذا المشروع في إطار زمني مدته عشر سنوات تكون منها ثمانٍ للتجربة وسنتان لإعطاء القرار، وكان هذا الحل برؤية الملك عبد الله مثاليا في ذلك الوقت كونه يضمن وحدة فلسطين مع الأردن كخطوة أولى في طريق توحيد سوريا الكبرى وحصر اليهود في مناطق محددة تحت سيادة الدولة العربية التي سيمثلون بها بنسبة عددهم؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تحجيم الخطر الصهيوني على فلسطين.

إلا أن هذا المشروع رُفض من بريطانيا ومن الزعامات العربية، الأمر الذي أدى إلى ضياع جهود الملك عبد الله الأول أمام عدم واقعية الطروحات العربية في ذلك الوقت، ولو وجدت جهوده الدعم العربي لما وصلت القضية الفلسطينية إلى الوضع الصعب الذي أصبحت عليه الآن.

2. استقلال المملكة 25/ايار1946

قبيل بدء الحرب العالمية الثانية شرعت بريطانيا في تقديم الوعود لكل مستعمراتها على أمل مساعدتها في المجهود الحربي، وبالفعل دخل الجيش العربي الحرب، واكتسب خبرة كان لها تأثير ايجابي على معاركه في باب الواد، واللطرون، والشيخ جراح في القدس مع اسرائيل خلال نكبة فلسطين عام 1948، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في تاريخ 27 حزيران 1945م، قدمت حكومة شرق الأردن مذكرة للحكومة البريطانية تطالب فيها بالاستقلال، وبناء على تلك المذكرة وجهت الحكومة البريطانية دعوة للأمير عبد الله إلى زيارة لندن والقيام بمباحثات تتعلق بمستقبل شرق الأردن، وحددت الدعوة موعد الزيارة في أوائل سنة 1946م، وفي 1946/2/20م قام الأمير عبد الله ورئيس الوزراء إبراهيم هاشم بزيارة إلى بريطانيا، حيث أجرى مفاوضات مع الحكومة البريطانية انتهت بإلغاء الانتداب عن شرقي الأردن والاعتراف باستقلالها، وعقد معاهدة صداقة وتحالف بين الحكومتين جرى التوقيع عليها في لندن بتاريخ 1946/3/22م **جاء فيها:**

1-إعلان بريطانيا رسميا انتهاء انتدابها على شرقي الأردن واعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة برئاسة الأمير عبد الله تتبادل التمثيل السياسي وتتعاون معها.

2- التشاور بين الدولتين في حالة حدوث نزاع إحداهما مع دولة ثالثة.

3- تقديم بريطانيا مساعدات مالية للأردن.

4-مدة المعاهدة 25 سنة.

بحث المجلس التشريعي لشرقي الأردن بتاريخ 1946/5/25، أمر إعلان استقلال البلاد

الأردنية استقلالا تاما على أساس النظام الملكي النيابي، مع البيعة بالمُلك للأمير عبد الله، وبعد المداولة **قرر المجلس بالإجماع ما يلي:**

- إعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالا تاما وذات حكومة ملكية وراثية نيابية.
- البيعة بالمُلك لسيد البلاد ومؤسس كيانها وريث النهضة العربية (عبد الله بن الحسين) بوصفه ملكا دستوريا على رأس الدولة الأردنية.
- إقرار تعديل القانون الأساسي الأردني.
- رفع هذا القرار إلى سيد البلاد عملا بأحكام القانون الاساسي ليُوَشَّحَ بالإرادة الملكية السامية.

تم الإعلان عن هذا القرار بعد توشيحه بالإرادة الملكية السامية للشعب، الشعب الأردني والأمة العربية، ثم أجريت مراسيم البيعة للملك عبد الله في قاعة العرش، وتقرر اعتماد يوم 1946 /5/25م يوم عيد استقلال للمملكة الأردنية الهاشمية.

3. المشاركة في حرب 1948(نكبة فلسطين).

خاض الجيش العربي الأردني حروبا عدة؛ مدافعا عن أمته العربية والأرض الأردنية، وقد كان دخول الأردن في أول مواجهة عسكرية حقيقية مع اليهود في فلسطين في إثر إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين في 1947/11/29، الذي رفضته الدول العربية وقررت اللجوء إلى العمل العسكري؛ إذ أعلنت إسرائيل قيام دولتها في 1948/5/15 بعد انسحاب القوات العسكرية البريطانية منها، مما استدعى الدخول في مواجهات معها للدفاع عن فلسطين وشعبها وأرضها، حيث شاركت معظم الدول العربية في هذه الحرب التي عرفت بحرب عام 1948. وكانت الأردن في مقدمة هذه الدول التي شاركت مشاركة فاعلة بحكم عوامل عدة منها: وجود سرايا للحماية والأمن لها داخل فلسطين، والقرب والعمق التاريخي والجغرافي بين الأردن وفلسطين، ولدورها المشهود له في الدفاع عن فلسطين وعروبتها كحاملة للواء الثورة العربية الكبرى.

كما كان للهاشميين خصوصية تاريخية ودينية في القدس فهم من نسل الرسول صلى الله عليه وسلم, فقد كان للأردنيين دور معهود في الدفاع عن القدس وفلسطين، فهم قد قدموا الكثير من الشهداء، وكان الشهيد كايد مفلح العبيدات أول شهيد أردني على ثرى فلسطين عام 1920 مقاوما للمشروع اليهودي وهجرة اليهود إلى فلسطين.

كانت الحرب بين العرب واليهود على جولات عدة أثبت الجيش العربي الأردني خلالها كفاءته وجدارته، وسجل بطولاته على أرض فلسطين بما فيها القدس والخليل، وكان جزء منها قبل انسحاب القوات البريطانية من فلسطين نذكر منها ما كان في مستعمرة جيشر (غيشر)، ومعركة كفار عصيون وغيرها، التي دك فيها الجيش العربي الأردني اليهود في مستعمراتهم وقتلوا منهم الكثير، في محاولة منهم لتعطيل خطوط الاتصالات والمواصلات اليهودية وخاصة الطريق إلى القدس، وكان تلبية لنداء أهل فلسطين لتخليصهم من بعض المستعمَرات اليهودية كما حصل عندما وفد أهالي الخليل برئاسة محمد علي الجعبري إلى الملك عبد الله الأول طالبين منه تخليصهم من هذه المستعمرة (كفار عصيون).

لقد كانت معركة القدس التي وقعت بعد انسحاب القوات البريطانية من أبرز المعارك التي خاضها الجيش العربي الأردني، وطلب أهالي القدس المساعدة من الملك عبد الله الأول مع بدء دخول القوات اليهودية إلى القدس 15-1948/5/16، حيث دخلت قوات الجيش العربي إلى القدس في يوم 1948/5/17 (السريتان الأولى والثانية)، فضلا عن الكتيبة السادسة بقيادة عبد الله التل، بعد أن تلقى أوامر من الملك عبد الله الأول بدخول القدس وإنقاذها من القوات اليهودية، حيث قال فيما قال الملك عبد الله الأول في جلسة مجلس الوزراء بالديوان الملكي يوم 1948/5/17 بحضور كلوب باشا: "أريد منكم تأليف مجلس وصاية على العرش لأني أريد أن أتولى بنفسي قيادة القوات في القدس. إنني لا أطيق البقاء على قيد الحياة إذا سقطت القدس وأنا أتفرج". وتمكن الجيش العربي الأردني بعد معارك طاحنة مع القوات اليهودية من احتلال الشيخ جراح والاتصال بالأهالي داخل المدينة القديمة، وقطع طريق الإمدادات عن اليهود، حيث أظهرت هذه المعركة إقدام وشجاعة الجنود الأردنيين بشكل يبعث الفخر والإعجاب، وتمكنوا من عزل الحي اليهودي في القدس القديمة فاحتله الجيش العربي الأردني في 1948/5/28، وهكذا استطاع الجيش العربي الأردني الدفاع عن مدينة القدس القديمة والحفاظ على عروبتها حيث خاض معارك بطولية خالدة مؤرَّخ لها مثل معركتي باب الواد، واللطرون.

ويسجل للجيش العربي الأردني (الكتيبة الرابعة والثانية) السيطرة على اللطرون[1] التي تعد الطريق الرئيس التي تصل تل أبيب بالقدس، حيث خاض الجيش معارك اللطرون وباب الواد وهزم اليهود وحقق فيها نصرا مؤزرا بين 5/23 -1948/6/1، وخسر اليهود في معركة اللطرون الأولى أكثر من سبعمائة يهودي، أما مجموع ما خسروه في معاركهم في اللطرون ضد الجيش

[1] اللطرون: تقع اللطرون على سلسلة جبال وعرة تطل من ناحية الغرب على سهل اللد والرملة ومن الشرق على الوادي الذي يمر فيه طريق باب الواد الذي يربط السهل الساحلي بالقدس.

العربي الأردني فكان أكثر من 13000 مقاتل، وقدم الأردن خلالها شهداء عدة. وعندما وصلت أنباء الانتصار الكبير في اللطرون وباب الواد[2]إلى الملك عبد الله الأول سُرَّ كثيرا، وعزم على زيارتهم حتى إنه وصل اللطرون في الأول من حزيران وتفقد موقع المعركة بنفسه وخاطب حابس المجالي قائد الكتيبة (الكتيبة الرابعة آنذاك) وجنوده ووصفهم بالكتيبة الرابحة.

فضلا عن بطولات الجيش العربي الأردني في فلسطين والقدس فقد حملت مجموعة من المجاهدين الأردنيين السلاح واشتركوا في مقاتلة اليهود، وخاضوا معارك ضدهم، في باب الواد، وبيت محسير، واحتلال مستعمرة عرطوف، وغيرها، ومنهم الشيخ هارون الجازي وغيره.

وعقب انتهاء حرب 1948 بين العرب واليهود، وفرض الهدنة الثانية على العرب في 1948/7/19 انسحبت القوات المصرية والعراقية من أرض فلسطين وسلمتها إلى القوات المسلحة الأردنية؛ وبذلك أصبح الجيش العربي الأردني مسؤولا عن حماية ما عرف بالضفة الغربية، التي تشمل مناطق نابلس، والقدس، والخليل.

4. وحدة الضفتين

لقد كشفت حرب 1948 عن صحة وسلامة طروحات ومواقف الملك عبد الله الأول تجاه القضية الفلسطينية، ولكن بعد فوات الأوان واحتلال إسرائيل للقسم الأكبر من الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي دفع الزعماء والمفكرين الفلسطينيين العديدين إلى الاقتناع بأن الحل الأمثل في حماية ما تبقى من الاراضي الفلسطينية من خطر المشروع الصهيوني هو الاتحاد مع الأردن؛ إيمانا منهم بأن الملك عبدالله الأول هو الزعيم الأقدر على مواجهة المشروع الصهيوني؛ خاصة بعد أن أثبت الجيش العربي بسالته في حماية القدس في حرب 1948، وقد تكللت الجهود الفلسطينية في هذا الإطار بعقد مؤتمر في أريحا بتاريخ 1949/12/1 شاركت فيه القوى الفلسطينية كافة، **وتمخَّض عن هذا المؤتمر قرارات عدة من أهمها:**

1. وحدة فلسطين مع شرق الأردن في إطار المملكة الأردنية الهاشمية.
2. مبايعة الملك عبد الله بن الحسين ملكا دستوريا على فلسطين.

3- الدعوة إلى الوحدة العربية.

---

[2] باب الواد: مكان حصين يصلح لقطع المواصلات بين القدس وتل أبيب.

ورُفع هذا القرار إلى الملك عبد الله الذي وافق عليه بصيغته، وأُعلن رسميا من مجلس الأمة الأردني الثاني الممثل للضفتين بتاريخ 24/ نسيان /1950، لتكون بذلك وحدة الضفتين هي أول وحدة حقيقية في تاريخ العرب الحديث تعبر عن إرادة الشعوب وطموحاتها، وخطوة أولية ونموذجا يحتذى في طريق الوحدة العربية، وشكلت هذه الوحدة ضربة قاصمة للمشروع الصهيوني وأهدافه التوسعية.

لقد كان نتيجة لمواقف الملك عبد الله الأول الجريئة والمبدئية؛ الرامية إلى تحقيق الوحدة العربية والدفاع عن عروبة فلسطين في مواجهة المشروع الصهيوني، أن قضى شهيدا في رحاب المسجد الأقصى يوم 20/ تموز/1951 وهو يهم بأداء فريضة صلاة الجمعة؛ نتيجة لمؤامرة حاكتها الصهيونية وعدد من الزعامات التي تشعر دائما بعقدة النقص أمام التفوق القيادي للهاشميين.

(عهد الملك طلال)

تسلم الملك طلال عرش المملكة الأردنية بتاريخ 6/ أيلول /1951م وفقا لأحكام الدستور الأردني، وعلى الرغم من قصر فترة حكمة التي لم تتجاوز السنة إلا أنها كانت حافلة بالإنجازات التي لعبت دورا مهما في إرساء قواعد دولة أردنية حديثة، تقوم على مبدأ الأصالة والمعاصرة من خلال الدستور الذي أصدره عام 1952م، الذي يعد من أحدث الدساتير المعمول بها في العالم من حيث تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات وجعل السلطة القضائية مستقلة لا سلطان عليها إلا للقانون، وتأكيد النظام البرلماني بجعل الحكومة مسؤولة مسؤولية تامة عن أعمالها أمام السلطة التشريعية التي مُنحت في الوقت نفسه صلاحيات واسعة في شؤون التشريع والرقابة السياسية، وأقرَّ الدستور الحقوق والحريات العامة بالشكل المعترف به سماويا وإنسانيا وأرسى مفهوم دولة القانون والمؤسسات، وحَسَّنَ العلاقات مع العالم العربي.

وكان لهذا الدستور – الذي يُعد الإطار التشريعي المنظم للدولة– أكبر الأثر في صياغة ملامحها العربية الإسلامية، وشكَّل في الوقت نفسه الأساس الأول الذي قامت عليه بِنى الدولة الأردنية العصرية المتمدنة على المستويات كافة، بالشكل الذي أعطاها القدرة على مواكبة المتطلبات العصرية ومواجهة التحديات القائمة، وجعل التعليم إلزاميا للمراحل الأساسية ومجانيا للمراحل المدرسية جميعها، مما أدى إلى إحداث نهضة علمية في الأردن، فضلا عن تأسيس ديوان المحاسبة كهيئة رقابة على واردات ونفقات الدولة، وتأسيس قوة خفر السواحل، وتوقيع اتفاقية دفاع مشترك مع دول الجامعة العربية، غير أن المرض لم يمهل الملك طلال حيث تم

تنحيته عن العرش وفقا لأحكام الدستور الأردني؛ بسبب حالته المرضية يوم 1952/8/11، وإسناد العرش إلى الملك حسين من بعده.

(عهد الملك حسين بن طلال)

أولا: بداية عهد الملك حسين.

تسلَّم الملك حسين عرش المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 11/آب/1952، وكان لا يزال تحت السن الدستورية التي حددها الدستور بثمانية عشر سنة قمرية؛ لذلك شُكل له مجلس وصاية من أعضاء مجلس الوزراء وهم: إبراهيم هاشم، سليمان طوقان، عبد الرحمن رشيدات، الذين مارسوا مهام الملك إلى إن بلغ السن الدستوري في 2/ أيار/1953، حيث تسلم مهامه الدستورية.

لقد واجهت الملك حسين في بداية حكمه التحديات الداخلية والخارجية العديدة، تمثل أهمها في ترسيخ أسس وحدة الضفتين التي كانت لا تزال في بداية التأسيس وتحيط بها التحديات من الجهات كلها فضلا عن تصادم النظام مع التيارات الحزبية العقائدية القومية واليسارية التي كانت تسعى بتوجيه من الخارج إلى الإطاحة بنظام الحكم وإدراج الأردن في إطار المنظومة الإشتراكية، أما التحديات الخارجية فقد تمثل أهمها بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المواقع الأردنية العديدة؛ بهدف إنهاك طاقات الأردن وإجباره على الاعتراف بشرعية الدولة اليهودية.

وكان لصراع ما سمي بالأحلاف الدولية في المنطقة خلال هذه المرحلة انعكاسات سلبية في كثير من الأحيان على أوضاع الأردن الداخلية والخارجية، وقد استطاع الملك حسين إدارة المرحلة باقتدار.

1. تعريب قيادة الجيش.

على الرغم من أن معاهدة عام 1946، أعطت الأردن الاستقلال السياسي التام، إلا أنها سمحت لبريطانيا في الوقت نفسه بالاحتفاظ بقواعد عسكرية في الأردن وضباط بريطانيين في صفوف الجيش العربي؛ لضمان حُسْنِ تدريبه – كون الأردن أصبحت دولة حليفة لبريطانيا – مقابل تقديم معونة مالية للأردن قيمتها 12.5 مليون جنيه إسترليني؛ للإنفاق على الجيش. وقد أدى هذا الوضع إلى إحداث مشاكل داخلية تمثلت بالتضارب الذي كان يحدث في كثير من الأحيان بين الضباط الأردنيين الذين يعملون من منطلق الإيمان بخدمة المصالح الوطنية

والقومية، والضباط البريطانيين الذين يعملون من منطلق خدمة المصالح البريطانية، وأدى وجود الضباط البريطانيين في صفوف الجيش العربي إلى إحداث توتر في العلاقات الأردنية السورية المصرية على اعتبار أن وجودهم يمس سيادة واستقلال الدولة.

لذلك ومن منطلق حرص الملك حسين على تحقيق أعلى مراتب السيادة والاستقلال للدولة الأردنية وإزالة العوامل كلها التي من شأنها إحداث توتر في العلاقات الأردنية العربية اتخذ قراره التاريخي يوم 1/آذار/1956، بإعفاء الجنرال جون كلوب رئيس هيئة الأركان وبقية الضباط البريطانيين من مهامهم وإسنادها إلى ضباط أردنيين، وأسندت قيادة الجيش العربي إلى اللواء راضي عناب.

2. إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية عام 1957.

أدى قرار تعريب قيادة الجيش العربي، إلى إحداث انفراج سياسي في الأردن، حيث فتح المجال واسعا أمام الأحزاب جميعها؛ للمشاركة في الحياة السياسية، من خلال انتخابات المجلس النيابي الخامس وتشكيل حكومة برلمانية من الحزب الوطني الاشتراكي برئاسة سليمان النابلسي، الأمر الذي هيأ المجال أفضل أمام توثيق علاقات الأردن مع الأنظمة القومية العربية في مصر وسوريا، وخاصة بعد أن تعرضت مصر عام 1956 للعدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) بعد صدور قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس، وإعلان الملك حسين استعداده للوقوف إلى جانب مصر.

وكان نتيجة لهذا الموقف الأردني أن حدث تحسُّن كبير في علاقة الأردن بمصر وسوريا، تُوِّج بتوقيع اتفاقية التضامن العربي بين (الأردن ومصر وسوريا والسعودية) في عام 1957، التي نصت على التزام هذه الدول بتقديم معونة مالية للأردن بدل المعونة البريطانية. وهذا ما دفع الأردن بعد أن وجد الدعم المالي العربي إلى إلغاء المعاهدة مع بريطانيا عام 1957، وإخراج القواعد البريطانية كافة من الأردن؛ ليصبح الأردن بذلك عضوا كامل العضوية في هيئة الأمم المتحدة – التي كان قد دخلها منذ عام 1955– متحررا بذلك من أية تبعية لدولة أخرى.

3. الاتحاد العربي الهاشمي عام 1958.

أدّت سياسة الأحلاف الدولية في المنطقة، وبشكل خاص بعد منتصف خمسينيات القرن العشرين، إلى حدوث تقارب بين الدول العربية اليسارية ممثلة بمصر وسوريا، انتهى بالاندماج في إطار الجمهورية العربية المتحدة برئاسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتاريخ 1958/2/1، وقامت سياسة هذه الجمهورية منذ البداية على إعلان العداء للأردن والسعي

لإسقاط نظام حكمه الملكي؛ لإدراجه في إطار المنظومة الاشتراكية، متنكرة بذلك لما تم الاتفاق عليه في اتفاقية التضامن الموقعة مع الأردن، وقد أدى هذا الوضع إلى حدوث توتر في العلاقات الأردنية المصرية والأردنية السورية، بشكل فتح المجال واسعا أمام إسرائيل للتمادي في اعتداءاتها على الأردن.

وبهدف مواجهة خطر التحديات اليسارية العربية والإسرائيلية اتجه الملك حسين إلى ابن عمه فيصل الثاني ملك العراق لإقامة اتحاد بين المملكتين الهاشميتين وفق مبادئ الثورة العربية الكبرى. وقد توجت الجهود الأردنية والعراقية بتوقيع اتفاقية الاتحاد العربي الهاشمي بتاريخ 1958/2/14 بين البلدين، شملت الوحدة في شؤون السياسة الخارجية، والتمثيل الدبلوماسي، والجيش، وإزالة الحواجز الجمركية، والتعليم، والسياسات الاقتصادية، وأسندت إدارة الاتحاد إلى حكومة اتحادية من البلدين مكونة من سلطة تنفيذية وتشريعية.

وتمثلت دوافع الملك حسين من تشكيل هذا الاتحاد بإيجاد عمق إستراتيجي سياسي واقتصادي وعسكري داعم للأردن في مواجهة المد الشيوعي والخطر الصهيوني، وانتهى هذا الاتحاد بانقلاب عسكري أطاح بالنظام الملكي في العراق مدعوما من القوى اليسارية بتاريخ 14/تموز/1958.

4. المشاركة في حرب 1967.

استمرت الاعتداءات الإسرائيلية على الأردن طوال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وتمكن الجيش الأردني خلال الأعوام 1949–1967 من صد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على مواقعه المنتشرة على الحدود الأردنية– الإسرائيلية (أطول خطوط المواجهة العربية مع إسرائيل)، والقرى الحدودية في الضفة الغربية، إذ لم تنقطع تلك الاعتداءات، وكان من أشهرها الاعتداء على قرية السموع في منطقة الخليل في تشرين الثاني من عام 1966، وكان لنسور سلاح الجو الملكي الأردني دور فاعل في تلك المعركة، فقد اندفع الشهيد موفق السلطي ورفاقه، وقاتلوا طائرات العدو، وكبدوهم خسائر بالغة، وساعدوا بعملهم هذا القوات الأرضية على الاندفاع إلى قلب القرية والاشتباك مع العدو، واستشهد الطيار السلطي في تلك المعركة.

لقد كانت العلاقات بين العرب وإسرائيل وكذلك الأجواء الإقليمية برمَّتها قُبيل حرب عام 1967 مشحونة ومتوترة ومهيأة لوقوع تلك الحرب، ويعود ذلك كله إلى طبيعة السياسة الإسرائيلية التي بقيت تتذرع بذرائع مختلفة لتسويغ سياستها التوسعية على حساب العرب، مستغلة إغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية، إلا أن القيادة السياسية الأردنية ممثلة بالملك الحسين

بن طلال رحمه الله؛ وانطلاقا من واجبها القومي وحرصها على فلسطين والضفة الغربية والقدس، وإدراكا منها لخطورة الموقف آنذاك، وإصرار إسرائيل على الحرب، فقد قام الملك الحسين بزيارة مفاجئة لمصر ووقع مع الرئيس جمال عبد الناصر معاهدة الدفاع المشترك بين البلدين بتاريخ 30 أيار عام 1967.

لقد شنت إسرائيل بالفعل هجوما جويا على مصر في الخامس من حزيران عام 1967م، وحقق ذلك الهجوم أهدافه على مصر، ثم الأردن، وسوريا، واستمرت الحرب ستة أيام تقررت نتائجها منذ الساعات الثلاثة الأولى للمعركة، وألحقت الحرب خسائر كبيرة بالعرب، وكانت الأردن قد خسرت الضفة الغربية والقدس الشرقية، وعلى الرغم من أن هذه الحرب لم تكن حربا متكافئة إلا أن القوات المسلحة الأردنية قاتلت قتالا مريرا، في ظروف غير عادية، حيث خاضت هذه الحرب ضد إسرائيل حفاظا على التضامن العربي، ووحدة الصف مع معرفتها المسبقة بأن هذه الحرب مغامرة عسكرية خطرة؛ بسبب التفوق العسكري الإسرائيلي، إلا أن الجيش أدى واجبه بكل أمانة واقتدار وشرف، وقدم الشهداء، إلا أن الموقف الجوي المطلق كان لصالح إسرائيل، مما أدى إلى فرض نتائج المعركة على الأرض، وكان لتناقض الأوامر كالانسحاب والعودة للمواقع والمعلومات غير الصحيحة وغير الدقيقة من الجبهة المصرية أثر كبير فيما أفضت إليه نتيجة الحرب.

5. الانتصار في معركة الكرامة 21/اذار 1968.

استمرت إسرائيل في سياستها العدوانية، بعد أن أصابها الغرور بانتصاراتها العسكرية ضد العرب، فجاءت معركة الكرامة الخالدة في الحادي والعشرين من آذار عام 1968؛ لقلب تلك الموازين، فكانت تللك المعركة انتصارا للكرامة العربية قاطبة، كما كانت نقطة تحول في تاريخ الجيش العربي الأردني، إذ أحدثت تغييرا في المعطيات العسكرية في النزاع العربي الإسرائيلي، وذلك من خلال إلحاقها الهزيمة بالجيش الإسرائيلي الذي كان يروَّج له بأنه جيش لا يقهر, فقد تصدّى الجيش الأردني للعدو الإسرائيلي منذ الدقائق الأولى في إثر الهجوم المفاجئ الذي شنَّه على الأرض الأردنية بقوة عسكرية كبيرة، هادفا من ذلك احتلال مرتفعات البلقاء وصولا إلى عمان العاصمة؛ ليفرضوا على الأردن القبول بالتسوية التي يريدونها وتحقيق أهدافهم الاستراتيجية.

تمكن الجيش العربي الأردني من التصدي للجيش الإسرائيلي ووقف تقدمه، وإيقاع الخسائر الفادحة بقواته ومعداته، مما اضطر إسرائيل لأول مرة في تاريخها العسكري إلى طلب وقف إطلاق النار، إلا أن الملك الحسين بن طلال رحمه الله رفض ذلك ما دام هناك جندي إسرائيلي

واحد شرقي النهر، مما أجبر القوات الإسرائيلية على الانسحاب تاركة وراءها 250 قتيلا، و450 جريحا، وعددا من الآليات والدبابات، وقد قدم الجيش الأردني في تلك المعركة ملحمة في التضحية والشهادة والبطولة فبلغ عدد شهدائه 66 شهيدا و بلغ عدد الجرحى 108 جريحا، وكان للقيادة ممثلة بالملك الحسين دور كبير في رفع معنويات قواته المسلحة إذ خاطبهم ووصفهم بالأسود، داعيا إياهم إلى قتال العدو، وكان بينهم في انتصارهم، وكان لحسن التخطيط دور في النصر تمثل في دقة المعلومات الاستخبارية، وبشجاعة وحكمة قائد المعركة آنذاك الفريق الركن حديثة الجازي، وغيره من قادتها الأشاوس وجنودها الأوفياء.

6. مشروع المملكة المتحدة عام 1972.

في إطار توجه السياسة العربية للقبول بالحلول السلمية لحل القضية الفلسطينية بعد حرب عام 1967، وبشكل خاص بعد طرح مبادرة وزير الخارجية الأمريكي (ويليم روجرز) عام 1970، التي دعت أطراف الصراع العربي الإسرائيلي إلى وقف العمليات العسكرية وفتح الأجواء للحل السلمي وفق قرارات الأمم المتحدة، وافق الملك حسين على هذه الخطوة التي رأى أنها خطوة إيجابية تخدم القضية الفلسطينية.

وبهدف استعادة الضفة الغربية وحمايتها من الأطماع الإسرائيلية وتعزيز العلاقة الأردنية الفلسطينية وقرار وحدة الضفتين والمستقبل المشترك بين الشعب الأردني والفلسطيني، تقدم الملك حسين في 15/آذار/1972 بمشروع عرف (بمشروع المملكة العربية المتحدة)، الرامي إلى إقامة مملكة أردنية فلسطينية موحدة على أساس كونفدرالي تكون عاصمتها عمان، برئاسة الملك حسين ومجلس وزاري مركزي، وقوات مسلحة واحدة، ومجلس أمة منتخب من القُطرين، على أن يتولى السلطة في الأقطار كلها حاكم، ومجلس وزراء، ومجلس تشريعي من أبنائه. إلا أن المشروع لم يتحقق؛ بسبب الرفض العربي والدولي له.

7. حرب تشرين 1973.

وعندما وقعت حرب عام 1973 كانت مختلفة عن سابقتها، إذ كانت هذه الحرب هي الأولى التي امتلكت فيها الدول العربية زمام المبادرة، فقد خططت كل من مصر وسوريا لاستعادة أراضيها بالقوة، ووضعت خطة للهجوم، وحددت موعد تنفيذها يوم 6 تشرين الأول 1973، وقد سميت هذه الحرب بمسميات عدة، فهي حرب رمضان، وحرب أكتوبر، وحرب تشرين، استطاعت فيها القوات المصرية تدمير خط بارليف الذي أقامته إسرائيل بينها وبين مصر بعد احتلالها سيناء عام 1967، وتمكنت القوات السورية من اجتياح المواقع الإسرائيلية في هضبة الجولان.

أما الأردن فعلى الرغم من عدم علمه المسبق بخطة الحرب وتوقيتها، والتخطيط لمهاجمة القوات الإسرائيلية إلا أنه دخل الحرب إلى جانب سوريا، كجزء من واجبه القومي، وشارك في إدخال لواء مدرَّع (اللواء أربعين) إلى الأراضي السورية، وكان هذا اللواء يعمل بالتعاون مع فرقة مدرَّعة من الجيش العراقي، وكان لهذه المشاركة أهمية بالغة إذ كانت في أشد اللحظات حرجا للقوات السورية، فتصدت للقوات الإسرائيلية وتمكنت من إيقاف زحفها نحو دمشق بعد أن كانت الطريق مفتوحة لها باتجاه دمشق، وبلغت خسائر الأردن في هذه الحرب 24 شهيدا، و49 جريحا، ودمرت لها 25 دبابة وآلية مختلفة.

8. المشاركة في مؤتمرات القمة العربية.

سعى الأردن منذ الاستقلال عام 1946 إلى تحقيق حالة الوحدة والتضامن العربي؛ من منطلق إيمانه بأن الوحدة هي الخيار الأمثل الذي يمكن الأمة العربية من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية كافة، وهذا ما يتضح من خلال دور الأردن في الجامعة العربية ومؤتمرات القمة، حيث أثبت الأردن حرصه المستمر على تطبيق ميثاق الجامعة والالتزام بالقرارات الصادرة عنها، وعن مؤتمرات القمة العربية، وإن اختلفت مع رؤيته في بعض الأحيان؛ وذلك حرصا منه على وحدة الصف العربي، واحترام قرارات الإجماع العربي، ومن الأمثلة على هذه القرارات التي وافق عليها الأردن انسجاما مع الموقف العربي وكان لها انعكاسات سلبية عليه، قرار مؤتمر قمة الرباط عام 1974، باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

ومما يؤكد حرص الأردن على وحدة العمل العربي المشترك أنه لم يسجل عليه منذ نشأة الجامعة العربية عام 1945، رفض أي قرار فيه مصلحة الأمن القومي العربي، ولم يتغيب على الإطلاق عن أيٍّ من القمم العربية الثماني والعشرين، واستضاف أربعة منها أعوام 1980، 1987، 2001، 2017.

9. الأردن وحرب الخليج الأولى 1980 – 1988 (الحرب العراقية الإيرانية).

مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 وقف الأردن بكل طاقاته المادية والمعنوية إلى جانب العراق، حيث عدت الحكومة الأردنية أن إيران أصبحت بعد ثورة الخميني عام 1979 تشكل تهديدا محتملا لكل المنطقة العربية كما تأكد ذلك فيما بعد.

لقد شكَّل الأردن خلال هذه المرحلة البوابة الحيوية للعراق، حيث أصبح ميناء العقبة والطرق البريَّة الأردنية منفذ الإمداد الأساسي لها طوال سنوات الحرب التي استمرت ثماني

سنوات، بعد إغلاق الموانئ السورية في وجه العراق؛ بسبب انحياز سوريا للجانب الإيراني وكذلك صعوبة استعمال ميناء البصرة على الخليج العربي؛ بسبب الخطر الإيراني، وفتح الأردن المجال أمام تشكيل قوات من المتطوعين وإرسالها إلى العراق، التي عرفت باسم "قوات اليرموك".

10. قرار فك الارتباط 1988.

إن قرار فك الارتباط الأردني الفلسطيني القانوني والإداري بتاريخ 31/تموز/1988، لم يكن قرارا يجسد القناعة الأردنية، حيث وافق الملك حسين على هذا القرار؛ استجابة لرغبة معظم الدول العربية في قمة الرباط عام 1988، وقد جاء الإجماع العربي الضاغط على الأردن لفك الارتباط؛ بحجة التمهيد لتسوية النزاع مع إسرائيل، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، التي يتطلب قيامها إبراز الهوية الفلسطينية، وانفراد منظمة التحرير في تمثيل الشعب الفلسطيني.

وجاءت موافقة الأردن على قرار قمة الرباط ليؤكد على عدم وجود مطامع لديه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنافسة منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، فضلا عن إفساح المجال أمام الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره في التسوية النهائية.

ومما هو جدير قوله إنه على الرغم من صدور القرار، بقي الأردن ملتزما بمسؤوليته تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام والقدس بشكل خاص، وتجلى ذلك بكل وضوح في الجهود الدبلوماسية الواسعة التي قادها الملك عبدالله الثاني في مواجهة قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ 2017/12/6 الذي نص على اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل.

11. مجلس التعاون العربي 1989.

وُقِّعت اتفاقية مجلس التعاون العربي عام 1989، في مؤتمر عقد في بغداد بتاريخ 1989/2/16، ضم رؤساء أربع دول عربية هي (الأردن، والعراق، ومصر، واليمن)، وكان أهم أهداف هذا المجلس تحقيق مستوى عالٍ من التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء في الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والبحث العلمي؛ تمهيدا لإقامة سوق عربية مشتركة ووحدة اقتصادية عربية، ومن ضمن الاتفاقيات التي انبثقت عن هذا المجلس إلى حيز الوجود، اتفاقية تسهيل نقل الأيدي العاملة بين الدول الأعضاء، والربط الكهربائي بين مصر والأردن والعراق.

وقد سار المجلس في أدائه سيرا حسنا منذ تشكيله حتى شهر آب/1990، حيث أدى احتلال العراق للكويت إلى توقف أعماله وإنهاء وجوده عام 1991.

12. الموقف الأردني من حرب الخليج الثانية 1990-1991.

لقد اتسم الموقف الأردني تجاه النزاع العراقي – الكويتي بالحكمة والعقلانية، والإحساس بالمسؤولية القومية الناظرة بالدرجة الأولى إلى تحقيق المصلحة العربية العليا ووحدة النظام العربي دون انحياز إلى طرف ضد آخر، وقد بذل الأردن جهودا واسعة مع الأطراف العربية كلها؛ بهدف احتواء الأزمة من خلال لغة الحوار، والدبلوماسية، والحلول التوافقية تحت مظلة الجامعة العربية.

ركزت دبلوماسية الملك حسين على ضرورة اعتماد الوسائل السلمية لتسوية الأزمة، إلا أن جهود الملك حسين الرامية إلى تحقيق المصلحة العربية ضاعت، وانتهى الأمر بحرب على العراق من قوى أجنبية، الأمر الذي كان له تداعيات خطيرة على المنطقة العربية.

13. معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية 1994.

جاءت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية الموقعة عام 1994 (وادي عربة) نتاجا لمباحثات السلام العربية الإسرائيلية تحت الرعاية الأمريكية، التي بدأت انطلاقاتها من مؤتمر مدريد عام 1991، واستند الموقف الأردني في هذه المفاوضات إلى ثوابت عدة سعى من خلالها إلى تحقيق المصلحة العربية العليا أولا وقبل المصالح كلها، **وتتمثل هذه الثوابت فيما يأتي:**

أ. تحقيق سلام عادل وشامل مبني على أساس قرارَي مجلس الأمن (242، 338) اللذين نصّا على الأرض مقابل السلام وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 كافة.

ب. رفض أية تسوية سلمية لا تلتزم بقرارات الشرعية الدولية ولا تُفضي إلى حل يرضي الأطراف العربية جميعها ويضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

وانطلاقا من هذه الثوابت وافقت الأردن على المشاركة في مباحثات مؤتمر مدريد بعد أن وجدت موافقة من دول الجامعة العربية، ولم يوقِّع الأردن على معاهدة (وادي عربة) عام 1994 حتى وقَّعت منظمة التحرير الفلسطينية على معاهدة (اوسلو) عام 1993، وقد حققت المعاهدة الأردنية الإسرائيلية للسلام للأردن **جملة من الأهداف أهمها:**

أ. استعادة الأراضي الأردنية المحتلة كافة في الباقورة عام 1948 وفي وادي عربة عام 1967.

ب.استعادة حصة الأردن العادلة من مياه نهر الأردن ونهر اليرموك.

ج. فك الحصار الاقتصادي عن الأردن، وإلغاء ديونه الخارجية واستعادته لدوره المحوري على المستوى الإقليمي والدولي.

د. إلزام إسرائيل بالاعتراف بسيادة الدولة الأردنية على أراضيها واضعا بذلك حدا لأطماع إسرائيل التوسعية وفكرة الوطن البديل.

هـ. تثبيت حقوق الشعب الفلسطيني على ترابه الوطني.

و. الاعتراف بالوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية في القدس.

14. المشاركة في قوات حفظ السلام.

شاركت وتشارك القوات المسلحة الأردنية في قوات حفظ السلام الدولية بهدف المحافظة على الأمن والسلم الدوليين؛ وذلك انطلاقا من الثوابت القومية والإنسانية التي تميز بها الأردن قيادة وشعبا وحكومة، وتعود هذه المشاركة إلى السمعة الطيبة لتلك القوات وما تتمتع به من حسن التدريب والكفاءة العالية، وقد بدأت أول مشاركة للقوات المسلحة الأردنية/الجيش العربي في عمليات حفظ السلام منذ كانون الأول 1989، بإرسال مراقبين دوليين إلى أنغولا، وشملت تلك المشاركة مناطق عدة، منها: يوغسلافيا السابقة (كرواتيا، والبوسنة، والهرسك، وسلوفونيا الشرقية)، وكوسوفو، وسيراليون، وتيمور الشرقية/إندونيسيا، وأفغانستان عام 2001، والفلوجة/العراق، وغيرها الكثير.

ثانيا: وفاة الملك حسين عام 1999.

شكّل عهد الملك حسين عهد نهضة وازدهار للأردن فمنذ بداية تسلمه العرش باشر تحمل مسؤولياته الدينية والتاريخية التي ورثها عن أسلافه بكل عزم واقتدار، باذلا الجهود الممكنة كلها في ترسيخ أركان الدولة الأردنية ودفعها قُدُما نحو الأمام، والارتقاء ببِنى الدولة المؤسسية وفق أحدث الأسس العصرية، منطلِقا في الأساس الأول من تطوير الإنسان الأردني الذي شكّل وفقا لرؤيته أساس التنمية وهدفها الأساس.

وفي عهده شهد الأردن تطورا هائلا على المستويات كافة؛ برزت ملامحه من خلال إيجاد نظام سياسي يستند إلى نهج ديموقراطي، ومجتمع متطور في مجال التعليم النوعي والكمي،

ومنظومة عسكرية على مستوى عالٍ من الانضباط والاحتراف القتالي، وخدمات طبية وقائيّة وعلاجية هي الأكثر تميّزا في المنطقة، ومجتمع آمن مستقر يعيش حالة من الانسجام شكّل قِبلة وواحة أمان لأبناء الأمة العربية جميعهم، ممن تعرضوا لظروف قهرية صعبة في بلادهم، ومشاريع تنمية اقتصادية مكنت الأردن من المحافظة على وتيرة التطور على الرغم من موارده المحدودة وتحدياته الصعبة.

لقد سعى الملك حسين في المناسبات كلها إلى إرساء دعائم سليمة تؤسس لبناء نهضة شاملة في الأردن، تقوم على أساس الأصالة والمعاصرة في المناحي الحياتية كافة، متخذا من النهج الديموقراطي أسلوبا أمثل في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الذي برز بكل ملامحه بعد عملية التَحَوُّل الديموقراطي عام 1989، فاتحا بذلك المجال أمام القوى السياسية جميعها؛ للمشاركة في العمل السياسي، ومستندا في ذلك كله إلى قاعدة صلبة قوامها الشرعية الدينية والتاريخية للقيادة الهاشمية الضاربة في أعماق التاريخ العربي والإسلامي.

ومن منطلق قناعات الملك حسين بأن عملية التنمية والتطوير ترتبط أولا وقبل الأشياء كلها بمستوى وعي المواطن، وإخلاصه في أداء مهامه أيا كان موقع مسؤوليته، وتفانيه في خدمة المصلحة الوطنية العليا بعيدا عن الأنانية والاعتبارات الشخصية، فقد أبدى اهتماما واسعا بقطاع التعليم الذي أصبح في عهده إلزاميا للمراحل الأساسية ومجانيا للمراحل المدرسية جميعها، الأمر الذي استوجب انتشار المدارس في أنحاء المملكة كافة؛ مما أدى إلى إحداث تراجع هائل في نسبة الأميّة وجعل الأردن في طليعة الدول العربية في نسبة التعليم، التي تجاوزت (90%)، وقد تزامن هذا التطور مع تطور آخر في مجال التعليم العالي الذي بدأ بإنشاء الجامعات الحكومية منذ عام 1962، ثم الخاصة مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، حتى أضحى الأردن مقصد طلبة العلم من الدول العربية كافة، الأمر الذي شجّع على إقامة استثمارات واسعة في مجال التعليم العالي، وتوفير آلاف فرص العمل للأردنيين في حقول شتى.

وعلى الرغم من التحديات الصعبة كلها التي واجهت الأردن خلال عهد الملك حسين، إلا أنه تمكن من تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الاقتصادي، وتنشيط التنمية في القطاعات الإنتاجية كافة، من خلال توفير بنىً تحتية، ومشاريع خدمات، وطرق مواصلات، ووسائل اتصالات عصرية، بشكل جعل من الأردن بيئة جاذبة للاستثمارات الخارجية، وقد أدى ذلك كله إلى إحداث نهضة في المجالات الاقتصادية كافة، من زراعة، وسياحة، وصناعة، وتجارة، ومشاريع خدمات، بشكل هيأ الفرصة لتوفير مستوى معيشي ملائم للإنسان الأردني على الرغم من شُحّ الموارد التي يعاني منها الأردن.

وفي الوقت الذي سعى فيه الملك حسين إلى تعزيز وبناء الجبهة الأردنية الداخلية وتعميق أواصر الوحدة الوطنية، عدّ أن أمن الأردن الوطني مرتبط الارتباط كله بالأمن القومي العربي والإسلامي وأن الوحدة العربية هي الخيار الأمثل في مواجهة التحديات كافة، وفتح أبواب الأردن على الدول الكبرى والقوى الفاعلة في النظام الدولي كافة، من خلال نهج سياسي يرتكز على مبدأ المصداقية، والثبات، والمصالح والمنافع المتبادلة، واحترام المواثيق والقرارات الدولية، بشكل أكسب الأردن احترام وثقة المجتمع الدولي.

لقد حكم الملك حسين الأردن قرابة نصف قرن من الزمان قضاها مخلصا في تحقيق أمن الأردن واستقراره وتطوره، وخدمة القضايا العربية والإسلامية بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، حتى 1999/2/7، حيث ارتقى إلى جوار ربه ليبدأ عهد جديد متميز في تاريخ الهاشميين المجيد، وهو عهد الملك المعزز عبد الله الثاني.

(عهد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين)

في السابع من شباط عام 1999 تولى جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، ومنذ ذلك التاريخ وهو يعمل جاهدا على قيادة الدولة الأردنية نحو مظاهر الرفعة والتقدم والازدهار كلها، باذلا في سبيل ذلك جهودا مضنية بسعيه الدؤوب إلى راحة شعبه وأمنه ورفاهيته؛ لتطوير بلاده وإعلاء شأنها، وشأن مواطنيها، ويسعى جلالته عن طريق مد جسور التعاون بين الأردن ومختلف دول العالم، والمنظمات الإقليمية والدولية؛ إلى إبقاء الأردن حاضرة على المسرحين الإقليمي والدولي.

تُعَدُّ جهود جلالته ونشاطاته وإنجازاته على الساحتين الداخلية والخارجية منذ توليه الحكم دليلا واضحا على سياسته الحكيمة، فقد تمكن منذ ذلك الوقت حتى الآن من إثبات نفسه داخليا ودوليا، حتى أصبح في قلوب الأردنيين جميعا؛ لحرصه على خدمة شعبه، والسهر على راحتهم، والتخطيط لمستقبلهم، وأصبح بذلك موضع إعجاب زعماء العالم وقادة مؤسساتها الدولية جميعهم، بفضل دعواته وفكره وحواراته والقيم النبيلة التي يطرحها؛ لسلامة العالم واستقراره وتقدمه، كالسلم والسلام الدوليين، ومكافحة العنف والإرهاب، وتحقيق المساواة ونبذ التمييز.

تمكّن الأردن في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني من تحقيق الإنجازات العديدة على الصعيد الداخلي وفي المجالات جميعها، السياسية، والعسكرية، والدستورية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، مما أسهم إسهاما واضحا في تطور الدولة ومؤسساتها، وتعزيز دور

مواطنيها في تنمية بلادهم، من خلال مشاركتهم في صنع القرار، وتعميق مفهوم المواطنة، وتأكيد مبدأ العدالة والمساواة كنهج للدولة مع مواطنيها جميعا، وحقَّق الإصلاحات السياسية العديدة نذكر على سبيل المثال لا الحصر **من هذه الإنجازات:** تعديل الدستور عام 2011، وإقرار قانون الانتخابات عام 2016 بموجب القانون رقم (6) لعام 2016، وقانون الأحزاب السياسية رقم (39) لعام 2015، وقانون اللامركزية – قانون رقم (39) لسنة 2015–، وآخر للبلديات، وإنشاء محكمة دستورية، وهيئة مستقلة للانتخاب، واستحداث وزارة التنمية السياسية، وزيادة عدد مقاعد الكوتا النسائية في المجالس البلدية والنيابية، واللامركزية، وإنشاء المركز الوطني لحقوق الإنسان عام 2002.

وفي مجالات أخرى تم تأسيس صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية عام (2001)؛ للحد من ظاهرتيّ الفقر والبطالة، ورفع مستوى معيشة المواطنين، وتأسيس مراكز تكنولوجيا المعلومات، واستحداث جوائز عدة في المملكة، وإنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مطلع عام 2001 كمنطقة حرة معفاة من الرسوم الجمركية ومن معظم الضرائب.

وشهد الأردن في عهد جلالته تطورات عديدة منها تطور التعليم؛ فقد أدخل كثيرا من الجوانب التكنولوجية الحديثة متمثلة بحوسبة التعليم، وعمل على تطوير المناهج بما يناسب معطيات العصر ومتطلبات المراحل القادمة، وحسّن ظروف المعلمين، واستحدث جوائز خاصة بالمعلم المتميز، وأطراف العملية التعليمية الأخرى، واهتم بالجامعات وبرامجها وخاصة التعليم التقني والتطبيقي، وأنشئت في عهد جلالته الجامعات العديدة مثل جامعة الطفيلة التقنية، التي بدأ التدريس فيها في العام الجامعي (2006–2005)، والجامعة الألمانية الأردنية في المشقر/مأدبا في عام 2005، وجامعة الأمير الحسين بن عبد الله الثاني التقنية، التي استقبلت الطلبة في عامها الجامعي 2017–2018، وطرح جلالته ورقة ملكية خاصة؛ لتطوير التعليم في الأردن حملت رؤى ثاقبة ومعاصرة؛ لمواكبة التطور المتسارع للتعليم.

احتل تطوير الاقتصاد الأردني وتنميته سلم أولويات جلالته، من خلال عنايته الواضحة المتمثلة بكتب التكليف السامية، وتوجيهاته للحكومة لهذا الملف، وتطويره بتشجيع الحكومة على إقرار تشريعات تتلاءم والبيئة الاستثمارية في الأردن، وإزالة العقبات والتحديات التي تحدُّ من الاستثمار، وتحفيز بيئة الأعمال والاستثمار والنهوض بالقطاعات الاقتصادية.

ومما يدل على اهتمام جلالته بالاستثمار، استحداث حقيبة وزارية عام 2017 تُعنى بشؤون الاستثمار، وإسنادها إلى وزير الدولة لشؤون الاستثمار، وحرص جلالته خلال زياراته الخارجية

على جذب المستثمرين للأردن، بشرح البيئة الاستثمارية الجاذبة لهم حيث الأمن والأمان، وتوجيه طاقمه إلى وضع الخطط؛ للعمل على تحفيز الاقتصاد ونموه.

وتنطلق رؤية جلالة الملك لإحداث هذه التنمية الاقتصادية من خلال البناء على الإنجازات، والسعي نحو الفرص المتاحة، وإطلاق سلسلة من الخطط والبرامج. ويرى جلالته أنه لا بد لتحقيق تلك الأهداف من بناء شراكة حقيقة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على إدخال مزيد من الإصلاحات الاقتصادية لدمج الاقتصاد الأردني بصورة فاعلة بالاقتصاد العربي والعالمي. وقد جرى توقيع الاتفاقيات العديدة بهذا الخصوص، فضلا عن مشاركة الأردن في المنتديات الاقتصادية، وتعمل هيئة الاستثمار بتوجيهات ملكية على الترويج للصادرات الوطنية، واستقطاب استثمارات في قطاعات حيوية ونوعية؛ مثل مشاريع الطاقة المتجددة، وصناعة تكنولوجيا المعلومات، والقطاع السياحي، والنقل، ومشروعات إعادة الإعمار بجوار المملكة. ووفقا للتوجيهات الملكية السامية فقد تم إعداد رؤية الأردن 2025؛ لترسم طريقا للمستقبل وتحدد الإطار العام للسياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرصة.

ويقود جلالة الملك سياسة خارجية تتمثل بالسعي إلى إحلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وإنهاء الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، وذلك بسبل ووسائل متعددة في المحافل الدولية، وأمام زعماء العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبرز ذلك واضحا من نظرته إلى القضية الفلسطينية ومسألة القدس الشريف واعتبارها على رأس أولوياته، فهي القضية المركزية بالنسبة له، وهي مفتاح السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، رابطا مستقبل المنطقة وأمنها وأمن شعوبها بحل الدولتين، الذي يقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، استنادا إلى المرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية في بيروت عام 2002، بحيث يكون الحل عادلا وشاملا. وتمثل حرصه على القضية الفلسطينية والقدس الشريف من خلال توقيعه مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس على اتفاقية الوصاية الهاشمية على المقدسات عام 2013، التي جعلته مدافعا عن القدس وحاميا لها ولمقدساتها الإسلامية والمسيحية؛ بسبب الإرث والدور التاريخي والديني الذي يتمتع به الهاشميون، وبرز ذلك بدعمه للمصالحة بين القوى والفصائل الفلسطينية (فتح وحماس)، وتجلى تعلقه بالقدس وعلاقته بها برفضه قرار الرئيس الأمريكي ترامب الصادر في كانون الأول 2017، والقاضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وتأكد ذلك الرفض وتلك الوصاية الهاشمية للملك عبد الله الثاني في المؤتمر الإسلامي في اسطنبول عاصمة تركيا نهاية عام 2017.

سعى ويسعى جلالته من خلال الطرق الدبلوماسية واتصالاته المتعددة إلى وقف الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وقف بحزم ضد إغلاق أبواب المسجد الأقصى أمام المصلين، وتكللت جهوده بإنهاء هذه الممارسات.

وكان لجلالته مواقف واضحة وصائبة من القضايا والملفات المختلفة التي تعاني منها المنطقة العربية، والبيئة الإقليمية والدولية، مع التركيز على المسائل العربية الأكثر خطورة؛ إيمانا منه بالمصير العربي المشترك، والوحدة العربية، والمحافظة على أسلوب الحوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، فقد كان موقفه من الأزمة في سوريا ثابتا وواضحا بدعوته لأهمية التوصل إلى حل سياسي للأزمة، دون اللجوء إلى الحل العسكري، وتأكيده أن لا سبيل إلى إنهائها إلا بالطرق السياسية، بحيث تضمن أمن سوريا وأمانها، وتحفظ وحدة أراضيها، وسلامة شعبها، وتكاد تكون وجهة النظر هذه تنطبق على الأزمات المختلفة سواء في اليمن، أم ليبيا، أم العراق، ولكنه حذَّر مرارا من الخطر الإيراني في المنطقة المتمثل بدعمه للمليشيات المسلحة، وتنفيذ إيران لمشاريعها التوسعية، واحتلال أراض عربية كالجزر الإماراتية، وتدخلها في شؤون دول عربية بعينها.

وحرص جلالته منذ توليه الحكم على الحضور الفاعل والمؤثر في القمم العربية جميعها، بدءا من قمة القاهرة عام 2000، التي جاءت بعد تصاعد أحداث العنف ضد الفلسطينيين من إسرائيل، مرورا بقمة بيروت عام 2002، التي عُدت من أهم القمم العربية لتبنّي العرب مبادرة عربية، وصولا لحل للقضية الفلسطينية، وما تلاها من قمم كان آخرها في الظهران/السعودية التي عقدت في 15 نيسان 2018، التي أكد فيها جلالته على الحق التاريخي للعرب والفلسطينيين المسلمين منهم والمسيحيين في القدس، وأكد على الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، معتبرا إياها واجبا ومسؤولية تاريخية يحملها الهاشميون، وبرز دور جلالته في قمة البحر الميت/الأردن التي سبقتها، التي عقدت في 29 آذار 2017، وناقشت معظم الملفات التي تهم الأمة العربية وكان في مقدمتها الملف الفلسطيني، والأزمة السورية، حيث كان لجلالته موقف ثابت وواضح يصب في المصلحة القومية، وإيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية.

وكان لجلالة الملك موقف ثابت من الفكر المتطرف والإرهاب، تمثل في التصدي لهذا الفكر وما ينتج وينجم عنه من تنظيمات إرهابية بأشكالها كافة ورفضه رفضا قاطعا، وبرزت مواقفه في هذا المجال من خلال تعاونه مع العالم والإقليم في حربه على الإرهاب، ومشاركة

الأردن العسكرية وانضمامه إلى التحالف الدولي للحرب على الإرهاب "تنظيم داعش الإرهابي" عام 2014، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومشاركة الأردن في التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب عام 2015 بقيادة المملكة العربية السعودية. وقد أكد جلالته موقفه من هذا الملف مرارا وتكرارا بأن الحرب على الإرهاب هي حربنا، كما هي حرب الدول العربية والإسلامية جميعها ضد ما أسماهم بخوارج العصر، وأن الأردن عانى كما عانى غيره من الإرهاب متصديا له وكان على الدوام مستهدفا، وقدم في سبيل ذلك الشهداء ابتداء من معاذ الكساسبة، إلى راشد الزيود، إلى سائد المعايطة، إلى معاذ الدماني الحويطات، لكن ذلك لن يثنيه عن الاستمرار في مواقفه في بالتصدي له.

هذا وقد قامت سياسة جلالة الملك عبد الله الثاني على مجموعة من الركائز منها:

1- ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية.

2- الإخلاص المطلق لمبادئ الثورة العربية الكبرى، والموروث الهاشمي، والاستناد إليها كركيزة في صياغة منهجه السياسي في الحكم، والالتزام بمبادئ السياسة الأردنية القومية، التي رسختها القيادة منذ تأسيس الدولة عام 1921، التي ترتكز على تحقيق التضامن والتكامل العربي المشترك.

3- تعميق أسس المشاركة الديموقراطية القائمة على التعددية، والاعتدال، وعدم التطرّف، والتسامح، والحوار البناء، كأساس سليم للحكم.

4- تنمية وتطوير الاقتصاد الأردني.

5- تحديث الجهاز الإداري للدولة، ومحاربة الفساد والمحسوبية، وتفعيل المحاسبة والمساءلة اعتمادا على الورقة النقاشية السادسة.

6- إقامة علاقات متوازنة مع المنظومة الغربية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي.

أولا: مبادرات وطروحات جلالة الملك عبدالله الثاني ومشاريعه النهضوية.

1. **الأردن أولا.**

يعد هذا المشروع النهضوي الوطني الشامل في مقدمة المشاريع التي طرحها جلالة الملك عبد الله الثاني، التي جاءت أفكاره الأساسية في رسالة ملكية وجهها جلالته إلى الحكومة في 2002/10/30م؛ بهدف تحريك مكامن القوة عند الفرد والمجتمع الأردني، والتأسيس لمرحلة جديدة من التنمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية، والإدارية، بحيث تهدف إلى تنمية طاقات الشباب الأردني وحفزهم على الإبداع النابع من الانتماء إلى وطنهم.

شمل هذا المفهوم معظم قطاعات الدولة وهي (الحكومة، والبرلمان, والشباب، والقضاء, والأحزاب, والنقابات المهنية, والمنظمات الأهلية, والإعلام، والمدارس، والجامعات, والقطاع الخاص)، فكان مشروعا شاملا لكل الأردنيين باختلاف أصولهم، وتوجهاتهم، فلم يستثن أحدا، بحيث يتدرج به الأردنيون جميعا، بدءا من الأسرة، والمدرسة، والجامعة، ومؤسسات المجتمع الأهلية والرسمية، فهو بمثابة عقد اجتماعي، يعبر عن أولويات أبناء الأردن جميعهم، فكانت دعوة إلى القطاعات والمؤسسات جميعها؛ لتحديد أولوياتها والعمل المطلوب منها في إطار التعددية واحترام مبادئ الدستور وسيادة القانون.

وقد ارتكز مفهوم الأردن أولا على مرتكزات عديدة منها: ضرورة توافق الأردنيين والأردنيات جميعا على تغليب مصلحة الأردن على غيرها من المصالح والحسابات، واعتبار الوحدة الوطنية والتمسك بقيم الولاء والانتماء، والالتزام بالأدوار، قاعدة أساسية في تعزيز مسيرة البناء والتنمية، والعمل على تكريس مفهوم المواطنة باعتبارها المنطلق للتفكير والممارسة، والمعيار الأساسي في تقييم التمايز بين المواطنين الأردنيين، والاهتمام باستثمار الإنسان الأردني من حيث تعليمه، وتأهيله، وتدريبه، مع التركيز على التعليم.

2. مبادرة كلنا الأردن.

جاءت مبادرة ووثيقة كلنا الأردن في تموز عام 2006 برؤية ملكية ثاقبة في الطروحات والطموحات لمختلف مناحي حياة الدولة الأردنية وقضاياها وتحدياتها، فضلا عن بعض الأوضاع الإقليمية المُلحَّة آنذاك، فكانت وثيقة متكاملة شاملة، عكست رؤية الملك في تحديد مجموعة الثوابت والأولويات الوطنية، وقد انعقد ملتقى؛ لترجمة أفكار هذه المبادرة، حدد المشاركون فيه خمس عشرة أولوية وطنية تمحورت في الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فضلا عن القضايا الإقليمية، كان منها: الانتماء والمواطنة، وسيادة الدولة، وحماية المصالح الوطنية، والأمن الوطني، واستقلالية ونزاهة الجهاز القضائي، ومحاربة الفقر، ومحاربة الإرهاب والتكفير، وتطوير الحياة الحزبية، والاستقرار المالي والنقدي، وجذب الاستثمار، وتطوير التعليم، وحقوق

الإنسان، وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، والرعاية الصحية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ووحدة وسيادة العراق.

ونظرا لإدراك جلالة الملك عبد الله الثاني أهمية الشباب ودورهم في بناء الوطن، والمشاركة في صنع القرار وبناء الحاضر والمستقبل، وتعزيز مفهوم الانتماء والولاء لديهم؛ فقد دعا جلالته إلى تشكيل "هيئة شباب كلنا الأردن" عام 2006؛ لتشجيع ودعم الشباب للمشاركة في وضع الخطط والبرامج؛ لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية على الأصعدة كافة.

ثانيا: رسالة عمان (أنموذج يمثل وسطية الإسلام واعتداله وتسامحه).

عبّرت رسالة عمان ببساطة عن وسطيّة الإسلام واعتداله، وعبرت عن رفضها المطلق ربط الإسلام بممارسات فئة قليلة شوهت الإسلام واستغلت وسطيته؛ لتسير به نحو الغلو والتطرف ورفض الآخر.

وقد ولدت رسالة عمان في ليلة مباركة إذ كان جلالة الملك عبدالله الثاني قد أحيا في التاسع من تشرين الثاني 2004 ليلة القدر المباركة في مسجد الهاشميين، واستمع جلالته إلى رسالة عمان التي ألقاها مستشار جلالته للشؤون الإسلامية قاضي القضاة آنذاك رئيس مجلس الإفتاء سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي، التي تأتي قبل إعلان الأردن عزمه عقد مؤتمر إسلامي في عمان 2005.

وأكدت هذه الرسالة أن المملكة الأردنية الهاشمية تبنت نهجا يحرص على إبراز الصورة الحقيقية للإسلام، ووقف التجني عليه؛ بحكم المسؤولية الروحية والتاريخية الموروثة التي تحملها قيادتها الهاشمية.

وقد صدرت رسالة عمان في رمضان 1425 هجرية- تشرين الثاني، 2004 ميلادية، **ونصت على ما يلي:**

"قال تعالى: " **يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ**" صدق الله العظيم الحجرات: 13.

هذا بيان للناس، لإخوتنا في ديار الإسلام، وفي أرجاء العالم، تعتز عمّان، عاصمة المملكة الأردنيّة الهاشميّة، بأن يصدر منها في شهر رمضان المبارك الذي أنزل فيه القرآن هدىً للناس وبينات من الهدى والفرقان، نصارح فيه الأمّة، في هذا المنعطف الصّعب من مسيرتها،

بما يحيق بها من أخطار، مدركين ما تتعرّض له من تحدّيات تهدّد هويتها وتفرق كلمتها وتعمل على تشويه دينها والنيل من مقدساتها، ذلك أنّ رسالة الإسلام السمحة تتعرّض اليوم لهجمة شرسة ممن يحاولون أن يصوروها عدوا لهم، بالتشويه والافتراء، ومن بعض الذين يدّعون الانتساب للإسلام ويقومون بأفعال غير مسؤولة باسمه. هذه الرّسالة السمحة التي أوحى بها الباري جلّت قدرته للنبي الأمين محمد صلوات الله وسلامه عليه، وحملها خلفاؤه وآل بيته من بعده عنوان أخوّة إنسانيّة ودينا يستوعب النشاط الإنساني كله، ويصدع بالحق ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويكرّم الإنسان، ويقبل الآخر .

وقد تبنت المملكة الأردنيّة الهاشميّة نهجا يحرص على إبراز الصورة الحقيقية المشرقة للإسلام ووقف التجني عليه ورد الهجمات عنه، بحكم المسؤوليّة الروحيّة والتاريخيّة الموروثة التي تحملها قيادتها الهاشميّة بشرعيّة موصولة بالمصطفى صلى الله عليه وسلم، صاحب الرّسالة، ويتمثّل هذا النهج في الجهود الحثيثة التي بذلها جلالة المغفور له بإذن الله تعالى الملك الحسين بن طلال طيّب الله ثراه على مدى خمسة عقود، وواصلها، من بعده، بعزم وتصميم جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، منذ أن تسلّم الراية، خدمة للإسلام، وتعزيزا لتضامن مليار ومائتي مليون مسلم يشكّلون خُمس المجتمع البشري، ودرءا لتهميشهم أو عزلهم عن حركة المجتمع الإنساني، وتأكيدا لدورهم في بنـاء الحضارة الإنسانيّة، والمشاركة في تقدمها في عصرنا الحاضر.

والإسلام الذي يقوم على مبادئ أساسها: توحيد الله والإيمان برسالة نبيّه، والارتباط الدائم بالخالق بالصلاة، وتربية النفس وتقويمها بصوم رمضان، والتكافل بالزكاة، ووحدة الأمّة بالحج إلى بيت الله الحرام لمن استطاع إليه سبيلا، وبقواعده الناظمة للسلوك الإنساني بكل أبعاده، صنع عبر التاريخ أمّة قويّة متماسكة، وحضارة عظيمة، وبشر بمبادئ وقيم سامية تحقّق خير الإنسانيّة قوامها وحدة الجنس البشري، وأنّ النّاس متساوون في الحقوق والواجبات، والسلام، والعدل، وتحقيق الأمن الشامل والتكافل الاجتماعي، وحسن الجوار، والحفاظ على الأموال والممتلكات، والوفاء بالعهود، وغيرها وهي مبادئ تؤلف بمجموعها قواسم مشتركة بين أتباع الديانات وفئات البشر؛ ذلك أنّ أصل الديانات الإلهيّة واحد، والمسلم يؤمن بالرسل جميعهم، ولا يفرّق بين أحد منهم، وإنّ إنكار رسالة أي واحد منهم خروج عن الإسلام، مما يؤسس إيجاد قاعدة واسعة؛ للالتقاء مع المؤمنين بالديانـات الأخرى علـى صعد مشتركـة في خدمة المجتمع الإنساني دون مساس بالتميّز العقدي والاستقلال الفكري، مستندين في هذا كله إلى قوله تعالى:

" ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ " البقرة: 285.

وكرّم الإسلام الإنسان دون النظر إلى لونه أو جنسه أو دينه " **وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلٗا** " الإسراء:70".

وأكّدّ أنّ منهج الدّعوة إلى الله يقوم على الرفق واللين " **ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ** " النحل: 125، ويرفض الغلظة والعنف في التوجيه والتعبير " **فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ**" آل عمران:159.

وقد بيّن الإسلام أنّ هدف رسالته هو تحقيق الرّحمة والخير للناس أجمعين، قال تعالى" **وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ** " الأنبياء: 107، وقال صلى الله عليه وسلم "الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء" (حديث صحيح).

وفي الوقت الذي دعا فيه الإسلام إلى معاملة الآخرين بالمثل، حثّ على التسامح والعفو اللذين يعبّران عن سمو النفس " **وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ** " الشورى:40، " **وَلَا تَسۡتَوِي ٱلۡحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُۚ ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٞ** " فصّلت:34. وقرّر مبدأ العدالة في معاملة الآخرين وصيانة حقوقهم، وعدم بخس الناس أشياءهم " **وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ** " المائدة:8، " **إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ** " النساء:58، " **فَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَاۚ** " الأعراف: 85.

وأوجب الإسلام احترام المواثيق والعهود والالتزام بما نصت عليه، وحّرم الغدر والخيانة، "**وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمۡ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا وَقَدۡ جَعَلۡتُمُ ٱللَّهَ عَلَيۡكُمۡ كَفِيلًاۚ** " النحل:91.

وأعطى للحياة منزلتها السامية فلا قتال لغير المقاتلين، ولا اعتداء على المدنيين المسالمين وممتلكاتهم، أطفالا في أحضان أمهاتهم وتلاميذ على مقاعد الدّراسة وشيوخا ونساءً؛ فالاعتداء

على حياة إنسان بالقتل أو الإيذاء أو التهديد اعتداء على حقّ الحياة في كل إنسان وهو من أكبر الآثام، لأنّ حياة الإنسان هي أساس العمران البشري " **مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا** " المائدة:32.

والدين الإسلامي الحنيف قام على التوازن والاعتدال والتوسط والتيسير " **وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا** " البقرة:143، وقال صلى الله عليه وسلم " يسرّوا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا " (حديث صحيح)، وقد أسّس للعلم والتدبّر والتفكير ما مكن من إيجاد تلك الحضارة الإسلاميّة الراسخة التي كانت حلقة مهمة انتقل بها الغرب إلى أبواب العلم الحديث، والتي شارك في إنجازاتها غير المسلمين باعتبارها حضارة إنسانيّة شاملة. وهذا الدين ما كان يوما إلاّ حربا على نزعات الغلوّ والتطّرف والتشدّد، ذلك أنها حجب العقل عن تقدير سوء العواقب والاندفاع الأعمى خارج الضوابط البشريّة دينا وفكرا وخلقا، وهي ليست من طباع المسلم الحقيقي المتسامح المنشرح الصدر، والإسلام يرفضها – مثلما ترفضها الديانات السّماوية السمحة جميعها – باعتبارها حالات ناشزة وضروبا من البغي، كما أنها ليست من خواص أمّة بعينها وإنما هي ظاهرة عرفتها كلّ الأمم والأجناس وأصحاب الأديان إذا تجمعت لهم أسبابها، ونحن نستنكرها وندينها اليوم كما استنكرها وتصدّى لها أجدادنا عبر التاريخ الإسلامي دون هوادة، وهم الذين أكّدوا، مثلما نؤكد نحن، الفهم الراسخ الذي لا يتزعزع بأنّ الإسلام دين أخلاقي الغايات والوسائل، يسعى لخير الناس وسعادتهم في الدّنيا والآخرة، والدفاع عنه لا يكون إلا بوسائل أخلاقية، فالغاية لا تبرر الوسيلة في هذا الدين. والأصل في علاقة المسلمين بغيرهم هي السلم، فلا قتال حيث لا عدوان وإنما المودة والعدل والإحسان، " **لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ** " الممتحنة:8، " **فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ** " البقرة:193.

وإننا نستنكر، دينيا وأخلاقيا، المفهوم المعاصر للإرهاب، والذي يراد به الممارسات الخاطئة أيّا كان مصدرها وشكلها، والمتمثلة في التعدّي على الحياة الإنسانيّة بصورة باغية متجاوزة لأحكام الله، تروع الآمنين وتعتدي على المدنيين المسالمين، وتجهز على الجرحى وتقتل الأسرى، وتستخدم الوسائل غير الأخلاقية، من تهديم العمران واستباحة المدن، " **وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ** " الأنعام:151، ونشجب هذه الممارسات ونرى أنّ وسائل مقاومة الظلم وإقرار العدل تكون مشروعة بوسائل مشروعة، وندعو الأمّة للأخذ بأسباب المنعة والقوّة لبناء الذات والمحافظة على الحقوق، ونعي أنّ التطرّف تسبّبَ عبر التاريخ في تدمير بنى شامخة في

مدنيات كبرى، وأنّ شجرة الحضارة تذوي عندما يتمكن الحقد وتنغلق الصدور. والتطرف بكل أشكاله غريب عن الإسلام الذي يقوم على الاعتدال والتسامح. ولا يمكن لإنسان أنار الله قلبه أن يكون مغاليا متطرّفا. وفي الوقت نفسه نستهجن حملة التشويه العاتية التي تصوّر الإسلام على أنه دين يشجّع العنف ويؤسّس للإرهاب، وندعو المجتمع الدولي، إلى العمل بكل جدّية على تطبيق القانون الدولي واحترام المواثيق والقرارات الدوليّة الصادرة عن الأمم المتحدة، وإلزام كافة الأطراف القبول بها ووضعها موضع التنفيذ، دون ازدواجية في المعايير، لضمان عودة الحقّ إلى أصحابه وإنهاء الظلم؛ لأنّ ذلك من شأنه أن يكون له سهم وافر في القضاء على أسباب العنف والغلوّ والتطرف.

إنّ هدي هذا الإسلام العظيم الذي نتشرف بالانتساب إليه يدعونا إلى الانخراط والمشاركة في المجتمع الإنساني المعاصر والإسهام في رقيّه وتقدّمه، متعاونين مع كل قوى الخير والتعقّل ومحبّي العدل عند الشعوب كافةً؛ إبرازا أمينا لحقيقتنا وتعبيرا صادقا عن سلامة إيماننا وعقائدنا المبنية على دعوة الحق سبحانه وتعالى للتآلف والتقوى، وإلى أن نعمل على تجديد مشروعنا الحضاري القائم على هدي الدين، وفق خطط علمية عمليّة محكمة يكون من أولوياتها تطوير مناهج إعداد الدعاة؛ بهدف التأكد من إدراكهم لروح الإسلام ومنهجه في بناء الحياة الإنسانيّة، بالإضافة إلى إطلاعهم على الثقافات المعاصرة؛ ليكون تعاملهم مع مجتمعاتهم عن وعي وبصيرة، " **قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ** " يوسف:108، والإفادة من ثورة الاتصالات؛ لردّ الشبهات التي يثيرها أعداء الإسلام بطريقة علميّة سليمة دون ضعف أو انفعال وبأسلوب يجذب القارئ والمستمع والمشاهد، وترسيخ البناء التربوي للفرد المسلم القائم على الثوابت المؤسّسة للثقة في الذات، والعاملة على تشكيل الشخصيّة المتكاملة المحصنة ضدّ المفاسد، والاهتمام بالبحث العلمي والتعامل مع العلوم المعاصرة على أساس نظرة الإسلام المتميزة للكون والحياة والإنسان، والاستفادة من إنجازات العصر في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وتبنّي المنهج الإسلامي في تحقيق التنمية الشّاملة الذي يقوم على العناية المتوازنة بالجوانب الروحيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، والاهتمام بحقوق الإنسان وحريّاته الأساسيّة، وتأكيد حقّه في الحياة والكرامة والأمن، وضمان حاجاته الأساسيّة، وإدارة شؤون المجتمعات وفق مبادئ العدل والشورى، والاستفادة مما قدّمه المجتمع الإنساني من صيغ وآليات؛ لتطبيق الديموقراطية .

والأمل معقود على علماء أمتنا أن ينيروا بحقيقة الإسلام وقيمه العظيمة عقول أجيالنا الشابّة، زينة حاضرنا وعدّة مستقبلنا، بحيث تجنبهم مخاطر الانزلاق في مسالك الجهل والفساد والانغلاق والتبعيّة، وتنير دروبهم بالسماحة والاعتدال والوسطية والخير، وتبعدهم عن مهاوي التطرّف والتشنج المدمّرة للروح والجسد؛ كما نتطلع إلى نهوض علمائنا إلى الإسهام في تفعيل

مسيرتنا وتحقيق أولوياتنا بأن يكونوا القدوة والمثل في الدين والخلق والسّلوك والخطاب الرّاشد المستنير، يقدمون للأمّة دينها السمح الميسر وقانونه العملي الذي فيه نهضتها وسعادتها، ويبثون بين أفراد الأمّة وفي أرجاء العالم الخير والسلام والمحبّة، بدقّة العلم وبصيرة الحكمة ورشد السياسة في الأمور كلها، يجمعون ولا يفرقون، ويؤلفون القلوب ولا ينفرونها، ويستشرفون آفاق التلبية لمتطلبات القرن الحادي والعشرين والتصدي لتحدياته .

والله نسأل أن يهيئ لأمتنا الإسلاميّة سبل النهضة والرفاه والتقدّم، ويجنبها شرور الغلوّ والتطرف والانغلاق، ويحفظ حقوقها، ويديم مجدها، ويرسخ عزّتها، إنه نعم المولى ونعم النصير. قال تعالى: " **وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** " الأنعام: 153. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثالثا: الرعاية الهاشمية الأردنية للمقدسات في القدس الشريف.

1) الإعمار الهاشمي الأول (1954-1922).

تمثلت هذه المرحلة بتبرع سخي من الشريف الحسين بن علي بمبلغ (24.000) ألف ليرة ذهبية عام 1924؛ لإعمار المسجد الأقصى وترميمه نتيجة تعرضه للمخاطر؛ وكان ذلك تلبية لنداء أهل القدس حينما زاره في مكة وفد مقدسي يمثل المجلس الأعلى الإسلامي برئاسة الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس- الذي كانت مهمته الحفاظ على المقدسات الإسلامية، وجمع الأموال؛ لترميم قبة الصخرة - إذ وصفوا للشريف صورة المسجد الأقصى وحاله- وقد كان لهذا الإعمار الذي استمر ست سنوات أثر كبير في إنقاذ المسجد الأقصى من الزلزال الذي ضرب القدس عام 1927، ونظرا للارتباط الوثيق بين الهاشميين والمقدسات الاسلامية في القدس - هذا الارتباط الذي بدأه سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام برحلة الاسراء والمعراج- فقد كانت وصية الشريف الحسين قبل وفاته أن يدفن في ساحة المسجد الأقصى كرسالة لأحفاده من بعده تؤكد على الارتباط الوثيق ما بين الهاشميين والقدس, وكان دفنه بعد وفاته في الرواق الغربي للحرم الشريف في حزيران عام 1931، وتابع جلالة الملك عبد الله الأول مسؤولية والده تجاه القدس فقد كان أول من أطلق الدعوة إلى ترميم محراب زكريا، وإعادة ترميم المباني المحيطة به التي تضررت؛ بسبب حرب عام 1948، وأسهم شخصيا في إخماد حريق كاد أن يدمر كنيسة القيامة عام 1949م، فأمر بإعادة ترميمها والعناية بها.

2) الإعمار الهاشمي الثاني (1964-1954).

بدأت هذه المرحلة من الإعمار مع تولي جلالة الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية، فقد أمر في عام 1954 بتشكيل مرسوم لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك بقانون رقم (32) لسنة 1954؛ لتأخذ هذه الرعاية للمقدسات صفة الثبات والدوام، ولتكون الرعاية الهاشمية للمقدسات حقا ثابتا تاريخيا وقانونيا، وذلك من منطلق المسؤولية التاريخية للهاشميين تجاه المقدسات، واشتمل الإعمار خلال هذه المرحلة على إعمار مبنى المسجد الأقصى المبارك وترميم جدرانه، وترميم المعالم الإسلامية في ساحة الحرم، الذي تمثل بإعادة كسوة قبة الصخرة والمحاريب، تلاه الإعمار الشامل الذي تمثل بإعادة كسوة قبة الصخرة بالألمنيوم الأصفر، وبهذا الإعمار عاد للقبة بهاؤها وجمالها، وأقيم احتفال برعاية الملك الحسين في ساحة المسجد الأقصى في عام 1964 بعد الانتهاء من عملية الإعمار هذه.

3) الإعمار الهاشمي الثالث.

على الرغم من الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس عام 1967، فقد بقيت أجهزة الأوقاف الإسلامية جميعها في الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف مرتبطة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الأردنية، التي ظلت تمارس دورها في رعاية الحرم القدسي الشريف وترصد الأموال اللازمة لأعمال الإعمار على نحو متواصل، تخلل الإعمار في هذه المرحلة إعمار طارئ نتيجة الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمسجد الأقصى المبارك في إثر الحريق الذي أضرمه أحد اليهود المتعصبين في المسجد الأقصى في آب من عام 1969م، حتى أدى إشعال النار فيه إلى تدمير معظم أجزاء المسجد ومنها منبر صلاح الدين الأيوبي، وأماكن أخرى كثيرة في المسجد كنوافذه وسجاده، حتى امتدت آثاره التخريبية إلى ثلث المسجد.

أصدر الملك الراحل الحسين بن طلال توجيهاته للجنة الإعمار بتحمّل مسؤولياتها التاريخية والقانونية؛ لإعادة الوضع إلى سابق عهده، ورصدت الحكومات المتعاقبة المخصصات اللازمة؛ لإزالة آثار هذا الحريق المشؤوم، وإعادة البناء الحضاري إلى ما كان عليه من بهاء ورونق، وتمكنت اللجنة بعد جهود مضنية عام 1987م من إزالة آثار الحريق، وبلغت تكاليف إزالة الحريق (19) مليون دينار أردني تكفلت بها الأردن.

وقد شمل الإعمار الهاشمي خلال هذه المرحلة:

أ- إعمار المسجد الأقصى المبارك وتضمن (إزالة آثار الحريق الذي دمر ثلث المسجد، وإعادة بناء منبر صلاح الدين على نحو قريب من المنبر الأصلي، وترميم القبة الخشبية الداخلية والأعمدة والزخارف وأجزاء من جدران المسجد الأقصى ودعاماته، وإعادة تركيب القبة الخارجية، وتركيب جهاز إنذار ضد الحريق وإطفاء للنار، وترميم جامع عمر بن الخطاب الواقع في الزاوية الجنوبية الشرقية من المسجد الأقصى، ومحراب زكريا، وترميم النوافذ والشبابيك، وفرش أرض المسجد بسجاد فاخر، فضلا عن إعمار قبة الصخرة المشرفة.

ب- ترميمات أخرى في ساحة الحرم القدسي الشريف وشملت (ترميم قبة السلسلة، وترميم المتحف الإسلامي، وترميم سوق القطانين، وترميم جامع المدرسة الأغونية، وترميم سبيل قايتباي، وترميم مكتبة المسجد الأقصى، وترميم باب الرحمة التاريخي الذي يقع في البستان الشرقي للحرم الشريف، وترميم ضريح الشريف حسين بن علي، وغيرها).

وبعد الانتهاء من إعمار المسجد الأقصى، وجد الملك الحسين رحمه الله أن لجنة الإعمار تعاني نقصا ماليا كبيرا لا سيما لتنفيذ التصفيح النحاسي المذهب لقبة الصخرة، لذا تبرع في 11شباط 1992 بمبلغ (8.249000) دولارا لتمويل المشروع.

4) الإعمار الهاشمي الرابع (1994-1999).

ابتدأ هذا الإعمار بالتركيز على إعادة منبر صلاح الدين الأيوبي، إذ وجّه جلالة الملك الحسين رحمه الله رسالة إلى الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء آنذاك في 28 آب 1993؛ يأمر فيها أن تباشر لجنة الإعمار بإعادة صنع منبر صلاح الدين مهما كلف المشروع من وقت وجهد ومال.

5) الإعمار الهاشمي الخامس في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني (1999-الآن).

استمرت الرعاية الهاشمية للقدس ومقدساتها في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من برامج عمل الحكومات في عهده، وكان هذا استمرارا للنهج الهاشمي في رعاية المقدسات، وقد تمثل الإعمار الهاشمي في عهد جلالته **بالمظاهر والمشروعات العديدة التي أمر جلالته بتنفيذها خدمة للقدس ومقدساتها ومنها:**

أ. مشروع إعادة بناء منبر صلاح الدين الأيوبي للمسجد الأقصى المبارك، وتم إنجازه في جامعة البلقاء التطبيقية في كلية الفنون الإسلامية، وتبرع في تموز عام 2006 بتكاليف

المنبر كافة، وتشرف جلالته بالإعلان عن انتهاء العمل في المنبر في 2007/1/23؛ تمهيدا لنقله إلى المسجد الأقصى المبارك حتى يأخذ مكانه بدلا من المنبر الذي أحرقه اليهود عام 1969، وتم نقله إلى القدس في احتفال مهيب.

ب. مشروع بناء مئذنة خامسة للمسجد الأقصى المبارك، إذ أصدر أوامره بخصوصها في شهر رمضان من عام 2006.

ج. مشروع إنشاء الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة بموجب قانون صدر عام 2007، وتجديد فرش مسجد قبة الصخرة المشرفة بتبرع من جلالته، وأعمال صيانة متعددة للأماكن المقدسة، ومنها ترميم القبر المقدس في كنيسة القيامة في القدس، إذ تبرع جلالته عام 2016 لترميمه على نفقته الخاصة.